

المدينة المنورة



العدد الثامن - محرم - ربيع الأول ١٤٢٥ هـ - مارس - مايو ٢٠٠٤ م

- المتاحف الأهلية في المدينة المنورة
- دور بني العباس في إدارة المدينة المنورة
- الحياة الاجتماعية في مكة و المدينة في القرن الهجري الثامن
- ابن عساكر وكتابه إتحاف الزائر وإطراف المقيم للسائر
- انتشار حالات زيادة الوزن في فئة الشباب في المدينة المنورة (دراسة ميدانية)



متحف قمة المدينة
لعرض التراث القديم بأنواعه
بمساحة الشيخ سلامة رمضان الجهني عام ١٤١٢



الاحتجاج النحوي بالحديث النبوي عند الإمام بدر الدين العيني في ضوء كتابه (عمدة القاري)

د. محمد عبد القادر هنادي
باحث وأستاذ جامعي في المدينة المنورة

تقديم
الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين ، وبعد :

فقد وجدت علوم اللغة العربية لخدمة القرآن الكريم والسنة النبوية ، ولهذا
فإن العلماء - سلفاً وخلفاً - عكفوا على ربط دراساتهم اللغوية ، النحوية
والصرفية والبلاغية بكتاب الله تعالى وحديث الرسول ﷺ ، ولئن كانت
دراساتهم القرآنية النحوية تبدو فيها جهودهم واضحة جلية ، إن مؤلفاتهم
ومصنفاتهم التي تناولوا فيها المباحث النحوية من خلال الحديث النبوي تبدو لي
- فيما أعلم - ضئيلة نادرة ، لاسيما في مجال الاحتجاج النحوي بحديث
الرسول ﷺ ، وإن كانت هذه الجهود مبعثرة في مصنفات المتأخرين الذين اهتموا
بشرح كتب الصحاح والسنن ، ولعل من أبرز هؤلاء الإمام بدر الدين العيني -
رحمه الله تعالى - في كتابه « عمدة القاري شرح صحيح البخاري » ، فقد
تضمن مادة نحوية وصرفية ولغوية ثرة ، ولهذا فإنني وجدت فيه ما يصلح أن
أستخرج منه بعض البحوث المهمة ، ومنها هذا البحث وهو بعنوان : « الاحتجاج
النحوي بالحديث النبوي عند الإمام العيني من خلال كتابه : عمدة القاري شرح
صحيح البخاري » ، والذي دفعني إلى اختيار هذا البحث أمور كثيرة ، من
أهمها :

أولاً : إن البحوث التي ربطت بين الدراسات النحوية وحديث الرسول ﷺ دراسات
نادرة ، تخلو منها المكتبة اللغوية لاسيما تلك البحوث التي تناولت الأحاديث
النبوية الواردة في صحيح البخاري من خلال الشروح المعروفة ، وفي مقدمتها

«عمدة القاري» للإمام العيني ، وعندما ننظر - كما أسلفت - إلى ما بذله الباحثون في الدراسات القرآنية النحوية ، نجد عشرات المؤلفات والبحوث والرسائل الجامعية ، تناولت هذا الجانب من الدراسة خلافاً للدراسات الحديثية النحوية ، فحاولت أن أقدم هذا البحث المتواضع ؛ لبنة من اللبنة الأولية الأساسية في مكتبتنا النحوية إسهاماً مع الباحثين الآخرين في خدمة السنة النبوية ولغة القرآن الخالدة .

ثانياً : إن كثيراً من النحويين المتأخرين استشهدوا بأحاديث الرسول ﷺ في مؤلفاتهم ومصنفاتهم ، لكنهم جمعوا بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة ، في كثير من الأحيان ، فأثرت أن أختار صحيح البخاري مجالاً للاحتجاج النحوي بالحديث النبوي ، لأنه أصحُّ كتاب لدى المسلمين بعد كتاب الله تعالى .

ثالثاً : إن الإمام العيني عالم أتقن علوم الشريعة تفسيراً وحديثاً وفقهاً ، وعلوم العربية نحواً وصرفاً وبلاغةً ، ولهذا اخترته ؛ لمنزلته الكريمة لدى العلماء ، وهو من أبرز العلماء المُحدِّثين الذين وَظَّفُوا اللغة العربية في خدمة السنة النبوية .

هذا وقد جعلت هذه الدراسة في أربعة مباحث هي :

المبحث الأول : لمحة موجزة عن سيرة العيني وثقافته اللغوية .

المبحث الثاني : نماذج من الأحاديث التي احتج بها في المسائل النحوية .

المبحث الثالث : منهجه في الاحتجاج بالحديث الشريف .

المبحث الرابع : الحديث النبوي أصل من أصول الاحتجاج النحوي .

ولا أزعج أنني قمت في دراستي هذه باستقصاء جميع الأحاديث النبوية التي احتج بها الإمام العيني في المسائل النحوية ، إنما أتيت - حسب جهدي - على معظمها ، واخترت الشواهد المذكورة في البحث ، ولعلي - إن شاء الله تعالى - أفرد هذا الموضوع بكتاب مستقل ، سائلاً الله ﷻ أن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم ، وأن يجزيها بها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

وابنُ آدمَ أقربُ إلى الضعف والخطأ والعجلة، وفوق كل ذي علم عليم ،
والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

بدر الدين العيني : هو محمود بن أحمد بن موسى العينتابي المبحث الأول :
الحنفي ، أبو محمد ، بدر الدين ، ولد رحمه الله تعالى سنة لمحمة عن
اثنتين وستين وسبعمائة^(١) ، في عين تاب^(٢) ، ونشأ في بيت علم العيني وثقافته
الغويّة ودين وصلاح ، فحفظ القرآن الكريم وطلب العلم ولم يزل
صبيّاً صغيراً ، وعُرف عنه كثرة رحلاته ، وكانت أولها إلى
حلب^(٣) سنة ٧٨٣هـ ، ثم زار بيت المقدس سنة ٧٨٨هـ ، فلقى فيها
علاء الدين السيرامي المصري ، فصحبه إلى الديار المصرية ،
ونزل بالمدرسة الظاهرية البرقوقية في القاهرة^(٤) .

توفي الإمام بدر الدين العيني سنة ٨٥٥هـ^(٥) بعد أن عاش ثلاثاً وتسعين سنة
قضاها في التعليم والتصنيف والتدريس .

أتقن الإمام العيني رحمه الله تعالى العلوم الشرعية والعربية في عصره ، فكان
من أئمتها ، وقد أكد العلماء الذين ترجموا له هذه الخصلة التي عُرف بها ،
وأثروا عليه ثناءً طيباً ، قال عنه السخاوي : « كان إماماً عالماً علامة ، عارفاً
بالتصريف والعربية وغيرها ، حافظاً للتاريخ واللغة ، كثيراً لاستعمالها ، ومشاركاً
في الفنون ، لا يملُ من المطالعة والكتابة »^(٦) ، وقال عنه ابن تغري بردي في كتابه
المنهل الصافي : « كان بارعاً في عدة علوم ، عالماً بالفقه والأصول والنحو والتصريف
واللغة »^(٧) .

(١) موارد ترجمته : النجوم الزاهرة : ٨/١٦ ، والضوء اللامع للسخاوي : ١٣١/١٠ ، والتبر المسبوك : ٣٧٥ ،
ومعجم البلدان لياقوت الحموي : ١٧٦/٤ .

(٢) وهي بلدة تبعد ثلاث مراحل عن مدينة حلب ، والنسبة إليها عينتابي ، وقد تخفف فيقال : العيني .

(٣) الضوء اللامع : ١٣١/١٠ .

(٤) عقد الجمان : ٣١٠/٢٦ - ٣١١ .

(٥) الضوء اللامع : ١٣٣/١٠ .

(٦) الضوء اللامع : ١٣٢/١٠ .

(٧) المنهل الصافي : ٣٥٣/٨ .

ومما يدل على ثقافة العيني اللغوية تلقيه علوم اللغة على أيدي علماء بارزين في عصرهم ، وهو لم يزل في سن الفتوة ، فقد لازم الشمس محمداً الراعي في الصرف والعربية ، فقرأ عليه : (مراح الأرواح في التصريف) لأحمد بن علي بن مسعود ، و (شرح الشافية في الصرف) للجاربردي ، وقرأ (المفصل) في النحو للزمخشري على جبريل بن صالح البغدادي ، كما قرأ عليه (الكشاف)^(١) ، وقرأ (المصباح) في النحو للمطرزي على خير الدين القصير ، و (ضوء المصباح) للأسفراييني على ذي النون السمرماري^(٢) .

ومما يدل أيضا على ثقافته اللغوية : أنه قام بتدريس علوم العربية في القاهرة على تلامذته الذين أخذوها عنه قراءة أو سماعا ، ودرّس في النحو شرح الشواهد الكبرى والصغرى ، وفي الصرف تصريف العزي ، وفي الأدب ما كتبه على المقامات للحريري .

ومن الشواهد على ثقافة الإمام العيني اللغوية ، وإمامته فيها الكتب التي وضعها ، ومن كتبه اللغوية المطبوعة كتاب «المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المعروف بالشواهد الكبرى» وهو مطبوع على هامش كتاب خزانة الأدب للبغدادي ، وهذا الكتاب شرح للشواهد الواقعة في شروح الألفية لكل من ابن الناظم^(٣) وابن أم قاسم^(٤) ، وابن هشام ، وابن عقيل ، وقد استخرج العيني هذه الشواهد وبيّن ما فيها من اللغات والمعاني والإعراب .

ومن كتبه اللغوية المطبوعة كتاب (فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد) المعروف بالشواهد الصغرى ، وهو مختصر لكتاب المقاصد النحوية السابق^(٥) .

(١) الضوء اللامع : ١٣١/١٠ ، وعقد الجمان : ٤٤٠/٢٦ .

(٢) التبر المسبوك : ٣٧٥- ٣٧٦ ، والضوء اللامع : ١٣١/١٠ .

(٣) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك ، وكُد صاحب الألفية ، شرح ألفية والده ، مات بدمشق سنة : ٦٨٦ ، بغية الوعاة : ٢٢٥/١ .

(٤) هو حسن بن قاسم بن عبد الله المعروف بابن أم قاسم نسبة لامرأة تَبَيَّنَتْهُ تدعى أم قاسم ، شرح الألفية ، مات سنة ٧٤٩هـ ، بغية الوعاة : ٥١٧/١ .

(٥) فرائد القلائد : ٣ .

ومن كتبه اللغوية المخطوطة كتابه (رسائل الفئدة في شرح عوامل المئة) ، ذكره السخاوي^(١) ، و (بروكلمان)^(٢) ، وهو شرح لكتاب العوامل المئة لعبد القاهر الجرجاني ، ومنها كتابه : (الحواشي على شرح الشافية للجاربردي) ذكره حاجي خليفة^(٣) ، وكتابه (الحواشي على شرح الألفية لابن المصنف) ، ذكره السخاوي^(٤) وحاجي خليفة^(٥) ، وكتابه (شرح تسهيل ابن مالك) ، ذكره^(٦) ابن العماد ، والسخاوي^(٧) .

ومن أشهر كتبه الشرعية التي تناول فيها مسائل لغوية ونحوية وصرفية وبلاغية كتابه : (عمدة القاري شرح صحيح البخاري) ، وقد بدأه في سنة ٨٢٠هـ ، وفرغ منه في سنة ٨٤٧هـ كما ذكر في آخر الكتاب^(٨) ، والكتاب مطبوع ، ومن آخر طبعاته طبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م وهو في عشرين جزءاً ، وكان اعتمادي عليه في هذا البحث .

والمادة اللغوية في الكتاب المذكور - كما بينت - غنية وغزيرة ، والمسائل التي تناولها ، والقضايا التي أثارها كثيرة يصعب على باحث واحد أن يحصرها ، أو يتناولها بالدراسة ، وأكتفي - هنا - بذكر أمثلة ثلاثة للدلالة على ذلك :

المثال الأول : روى البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه : **أَنْ جَدَّتْهُ مُلَيْكَةٌ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطْعَامَ صَنَعْتُهُ لَهُ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ : قَوْمُوا فَلَأَصْلِي لَكُمْ ، قَالَ أَنَسٌ : فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرِ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طَوْلٍ مَا لَيْسَ فَضَحَّتُهُ بِمَاءٍ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ**

(١) الضوء اللامع : ٣٤/١٠ .

(٢) تاريخ الأدب العربي : ٢٠١/٥ .

(٣) كشف الظنون : ١٥٢/١ .

(٤) الضوء اللامع : ١٣٤/١٠ .

(٥) كشف الظنون : ١٠٢/٢ .

(٦) شذرات الذهب : ٢٨٧/٩ .

(٧) الضوء اللامع : ١٣٤/١٠ .

(٨) عمدة القاري : ٤٠٢/٢٠ .

وَصَفَّفْتُ وَالْيَتِيمَ وِرَاءَهُ ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وِرَائِنَا^(١) . قال العيني : « قوله فَلأُصْلِيْ لَكُمْ » ، فيه ستة أوجه من الإعراب :

الوجه الأول : (فَلأُصْلِيْ) بكسر اللام ، وضم الهمزة ، وفتح الياء ، ووجهه أن اللام فيه لام (كي) والفعل بعدها منصوب بأن المقدرة ، تقديره (فلأن أُصْلِيْ) .

الوجه الثاني : (فَلأُصْلِيْ) مثلها إلا أنها ساكنة الياء ، ووجهه أن تسكين الياء المفتوحة للتخفيف وفي مثل هذا لغة مشهورة .

الوجه الثالث : (فَلأُصْلِيْ) بحذف الياء ، لكون اللام لام الأمر ، وهي رواية الأصيلي .

الوجه الرابع : (فَأُصْلِي) على صيغة الإخبار - عن نفسه - وهو خبر مبتدأ محذوف ، تقديره (فَأنا أُصْلِي) ، والجملة جواب الأمر .

الوجه الخامس : (فَلنُصَلِّ) بكسر اللام في الأصل ، وبنون الجمع ، ووجهه أن اللام لام الأمر ، والفعل مجزوم بها ، وعلامة الجزم سقوط الياء .
الوجه السادس : (فَلأُصْلِي) ، بفتح اللام ، وروي هكذا في بعض الروايات ، ووجهه أن تكون اللام لام الابتداء للتأكيد ، أو تكون جواب قسم محذوف ، والفاء جواب شرط محذوف ، تقديره (وإن قمتم فوالله لأُصْلِي لَكُمْ) ، ثم قال :

« قوله » فصففتُ أنا واليتيمُ « هكذا رواية الأكثرين ، وفي رواية المستملي والحموي « فصففت واليتيمَ » بغير لفظ (أنا) ، وفي مثل هذا خلاف بين البصريين والكوفيين ، فعند البصريين لا يعطف على الضمير المرفوع إلا بعد أن يؤكد بضمير منفصل ... وعند الكوفيين يجوز ذلك بدون التوكيد ، والأول هو الأفصح^(٢) .
وأما المثال الثاني : فقد روى البخاري أن الرسول ﷺ قال : « مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ ، وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ »^(٣) ، قال العيني : قوله « ولم يفسق »

(١) عمدة القاري : ٣٥٥/٣ .

(٢) عمدة القاري : ٣٥٧/٣ .

(٣) عمدة القاري : ٤٠٢/٧ .

الفسق: العصيان والترك لأمر الله تعالى ، والخروج عن طريق الحق ، وقال القزاز أصله: انفسقت الرطبة إذا أخرجت من قشرها ، فسمي بذلك الفاسق لخروجه من الخير وانسلاخه منه ، وقالوا: الفسق في الدين اسم إسلامي ، لم يُسْمَعْ في الجاهلية ولا يوجد في أشعارهم ، قال ابن الأعرابي: «لم يُسْمَعْ قط في كلام الجاهلية ولا في شعرهم فاسق ، وهذا عجيب ، وهو كلام عربي»^(١) .

وأما المثال الثالث : روى البخاري عن مسروق قال ، قلت لعائشة رضي الله عنها : « يَا أُمَّتَاهُ ، هل رأى محمد ﷺ ربه .. »^(٢) قال العيني : قوله « يَا أُمَّتَاهُ » بزيادة الألف والهاء ، قال الخطابي : هم يقولون في النداء : يا أبه ، يا أمه ، إذا وقفوا ، فإذا وصلوا قالوا : يا أبت ، ويا أمت ، وإذا فتحوا للندبة قالوا : يا أبتاه ، ويا أمتاه ، والهاء : للوقف ، وقال الكرماني : « هذا ليس من باب الندبة إذ ليس ذلك تفجعا عليهم ، وقال بعضهم : أصله : يا أم ، فأضيف إليها ألف الاستغاثة ، فأبدلت تاء ، وزيدت هاء السكت بعد الألف ، قلت - أي العيني - لم يقل أحد ممن يُؤخذُ عنه أن الألف للاستغاثة ، وأين الاستغاثة ها هنا ؟ »^(٣) .

من هذه الأمثلة - وسواها كثير - يتضح أن كتاب عمدة القاري للإمام العيني حوى مادة لغوية ثرة يمكن أن تكون موضع بحوث نحوية مهمة ، وهذا ما سعيت إليه في هذه الدراسة .

أولا : في باب الأسماء :

١ - إثبات الألف في المثني :

المبحث الثاني:
نماذج من
الأحاديث النبوية
التي احتجها بها
في المسائل
النحوية

الأصل في المثني أن يرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء ، بيد أن بعض القبائل العربية تثبت الألف في المثني في جميع الحالات ، سواء أكان اسم إشارة أم لم يكن ، والإمام العيني في شرحه لصحيح البخاري أورد طائفة من أحاديث الرسول ﷺ لا تُخرَجُ إلا على هذه اللغة ، ومنها قول رسول الله ﷺ فيما رواه البخاري عن عبد الله بن

(١) عمدة القاري : ٤٠٢/٧ .

(٢) عمدة القاري : ٤٤/١٦ .

(٣) عمدة القاري : ٤٥/١٦ .

عمر رضي الله عنهما: «إِنَّ الْمُتَّبَاعِينَ بِالْخِيَارِ فِي بَيْعِهِمَا مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»^(١)
 فقال: «إِنَّ الْمُتَّبَاعِينَ بِالْخِيَارِ» هكذا في رواية الأكثرين على
 الأصل، وحكى ابن التين عن القاسبي (إِنَّ الْمُتَّبَاعَانَ) ، وهي
 لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثني بالألف دائماً^(٢).

ومن أقوال الرسول ﷺ التي استشهد بها الإمام العيني على صحة لغة بلحارث بن
 كعب ما رواه البخاري عن أبي موسى الأشعري ﷺ قال: «مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ
 وَالنَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ عَلَى أَجْرٍ مَعْلُومٍ ،
 فَعَمَلُوا لَهُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ ... وَاسْتَأْجَرَ أُجْرَيْنَ بَعْدَهُمْ فَقَالَ لِهَٰمَا : أَكْمَلَا بَقِيَّةَ
 يَوْمِكُمَا هَذَا .. فَعَمَلَا حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَالَا : لَكَ مَا عَمَلْنَا بِاطِلٌ
 وَلَكَ الْأَجْرُ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا فِيهِ ... وَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا أَنْ يَعْمَلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ ، فَعَمَلُوا
 بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ ، وَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا ..»^(٣) قال العيني
 في معرض شرح هذا الحديث: «قوله: (أَجَرَ الْفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا) كذا وقع في
 رواية أبي ذر وغيره، وحكى ابن التين أن في روايته (كلاهما) بالرفع خطأ،
 قلت - أي العيني - : ليس لما قاله وجه لأن (كلاهما) بالألف على لغة من
 يجعل المثني في الأحوال الثلاثة بالألف»^(٤).

فمما سبق ذكره يتبين لنا أن العيني - رحمه الله - يجعل حديث
 الرسول ﷺ أصلاً في الاحتجاج به في القواعد النحوية، وما أثبتته هنا من جواز
 إثبات الألف في المثني في جميع الحالات هو الصحيح، وذلك للأدلة التالية:
الدليل الأول: لورود هذه اللغة في أحاديث الرسول ﷺ الثابتة الصحيحة، وقد
 وردت أيضاً في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^(٥)
 على قراءة الجمهور^(٦) - بتشديد النون في (إِنَّ)، وإثبات الألف في اسم

(١) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب (كم يجوز الخيار).

(٢) عمدة القاري: ٣١٤/٩.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب (الإجارة من العصر إلى الليل).

(٤) عمدة القاري: ٨٢/١٠.

(٥) طه: ٦٤.

(٦) الحجة في القراءات السبع - ابن خالويه: ص ٢٤٢، والكشف: ٩٩/٢، ومفاتيح الغيب: ٧٤/٢٢.

الإشارة (هذان) ، ووردت أيضا في كلام العرب في شعر كثير^(١) ، منه على سبيل المثال قول الشاعر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذُنَيْهِ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التَّرَابِ عَقِيمٌ^(٢)

الدليل الثاني : هذه اللغة التي جاء ذكرها في أحاديث الرسول ﷺ ليست لغة شاذة أو نادرة خاصة بقبيلة عربية واحدة ، وإنما نسبتها الأئمة اللغويون إلى كثير من القبائل العربية ، أذكر منهم بني الحارث بن كعب ، وختعم ، وزبيد ، وكنانة ، وبني العنبر ، وبني الهجيم ، ومراداً ، وعذرة ، وقبائل من ربيعة^(٣) ، واجتماع هذه القبائل العربية يقوي هذه اللغة ، وما أحسن ما قاله أبو جعفر النحاس : « كانت هذه اللغة معروفة ، وقد حكاهما من يُرْتَضَى علمه وصدقه وأمانته »^(٤) ، وأقول : يكفي هذه اللغة ثبوتاً ورودها على لسان الرسول ﷺ كما نقلها إلينا من يُرْتَضَى علمهم وصدقهم وأمانتهم من رواية الحديث .

٢ - وقوع التمييز نكرة بعد فاعل « نَعَمْ وَبَيْسَ » الظاهر :

للحاجة في انتصاب النكرة على التمييز بعد « نعم وبئس » مع الفاعل الظاهر قولان :

الأول : المنع ، وإليه ذهب ابن السراج^(٥) ، وابن هشام^(٦) ، والأشْمُونِي^(٧) ، والسيوطي^(٨) ، فلا يصح عندهم أن يقال : نَعَمْ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ ، حيث جاء التمييز (رجلاً) منصوباً بعد الفاعل الظاهر (الرجل) .

(١) ينظر مفصلاً في البيان في غريب إعراب القرآن : ١٤٤/٢ ، الكشف : ١٠٠/٢ ، ٧٤/٢٢ ، وجمهرة اللغة : ٢٢٣/٢ ، وشرح شذور الذهب : ٤٦ - ٤٧ .

(٢) الكشف : ١٠٠/٢ .

(٣) ينظر في البحر المحيط : ٢٥٥/٦ ، وشرح شذور الذهب : ٤٦ - ٤٧ ، وهمع البوامع : ٤٠/١ ، وحاشية ابن جماعة : ٢٧٧/١ ، وشرح الجاربردي على شافية ابن الحاجب : ٧٧/١ .

(٤) إعراب القرآن - النحاس : ٣٤٦/٢ - ٣٤٧ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش : ١٢٢/٧ .

(٦) أوضح المسالك : ٢٧٨/٣ .

(٧) شرح الأشْمُونِي : ٣٩/٢ .

(٨) الهمع : ٨٦/٢ .

الثاني: الجواز ، وإليه ذهب المبرد^(١) ، والفارسي^(٢) ، وابن جني^(٣) ، وابن مالك^(٤) ، وآخرون .

وذكر الإمام العيني هذه المسألة النحوية في شرحه ، واحتج على الجواز بالحديث الذي رواه الإمام البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « نَعَمْ الْمَنِحَةُ اللَّقْحَةُ الصَّفِيُّ مَنِحَةٌ ، وَالشَّاةُ الصَّفِيُّ تَغْدُو بِإِنَاءٍ وَتَرُوحُ بِإِنَاءٍ »^(٥) ، فقد جاء التمييز « مَنِحَةٌ » منصوباً بعد ذكر الفاعل الظاهر « المنيحة » ، قال العيني في معرض شرح هذا الحديث : « قوله (مَنِحَةٌ) نصب على التمييز ، وفيه وقوع التمييز بعد فاعل نعم ظاهراً ، وهذا منعه سيبويه إلا مع الإضمار ، وجوزّه المبرد وهو الصحيح »^(٦) .

وما ذهب إليه الإمام العيني من جواز مجيء التمييز نكرة بعد ذكر فاعل (نعم) ظاهراً هو الذي يؤيده السماع الصحيح ، ومنه الحديث الشريف الذي احتج به ، ومن السماع الصحيح أيضاً ؛ ما نقل عن الصحابة رضي الله عنهم ، ومنه ما رواه البخاري : قول امرأة عبد الله بن عمرو وهي تتحدث عنه : « نَعَمْ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ ؛ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا ، وَلَمْ يُفْتَشْ لَنَا كَنْفًا مُنْذُ أَتَيْنَاهُ »^(٧) ، و (مِنْ) زائدة ، و (رَجُلٍ) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه تمييز للفاعل الظاهر (الرجل) . ومن النثر قول الحارث بن عباد : نَعَمْ الْقَتِيلُ قَتِيلًا ، أَسْلَحَ بَيْنَ بَكْرٍ وَتَغْلِبٍ^(٨) .

ومما ورد في الشعر قول جرير :

تَزُودُ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنَعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا^(٩)

(١) المقتضب : ١٥٠/٢ .

(٢) الإيضاح لأبي علي : ٨٨/١ .

(٣) الخصائص : ٨٣/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية : ١١٠٦/٢ - ١١٠٧ .

(٥) صحيح البخاري ، كتاب المكاتب ، باب فضل المنيحة ، المنيحة : الناقة والشاة ذات الدر ، يعار لبنها ، ثم ثم ترد إلى أهلها ، اللقحة بمعنى الملقوحة ، أي : الحلوب ، الصفي : الكثيرة اللبن .

(٦) عمدة القاري : ٩٢/١١ .

(٧) أخرجه البخاري - كتاب فضائل القرآن ، باب في كم يُقرأ القرآن .

(٨) شرح الأشموني : ٣٩/٢ .

حيث جمع الشاعر بين الفاعل الظاهر (الزاد) ، والتميز المنصوب (زاداً) ،
ومثله قول جرير أيضا :
والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلاً ، وأمهم زلاءً منطيقاً^(٢)
فقد جمع الشاعر فيه بين الفاعل الظاهر (الفحل) والنكرة المنصوبة بعده
(فحلاً) .

٣ - هل يأتي اسم التفضيل على وزن (أفعل) من الثلاثي المزيد ؟
يشترط^(٣) في اسم التفضيل الذي يُصاغُ على وزن (أفعل) أن يكون فعله ثلاثياً
مجرداً ، متصرفاً ، تاماً ، قابلاً معناه للتفاضل ، غير مبني للمجهول ، ولا منفيّاً ،
فاسم التفضيل من الفعل (علم) هو (أَعْلَمَ) ، تقول : زيد أعلمُ من عمرو ، أما
إذا اختلف شرط من الشروط السابقة فيتوصل إلى اسم التفضيل بأشد وأعظم ،
كقولهم : خالد أشدُّ إسراعاً من بكر ، لأن الفعل (أَسْرَعُ) ثلاثي مزيد .
وخلافاً لهذه القاعدة التي ذكرها النحاة فقد ورد حديث في صحيح البخاري
جاء فيه اسم التفضيل على صيغة (أفعل) من الفعل الثلاثي المزيد ، واستدل به
الإمام العيني على جواز ذلك ، روى البخاري عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال
رسول الله ﷺ وهو يتحدث عن النساء عندما أمرهن بالصدقة :
« مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدَيْنٍ أَذْهَبَ لَلْبِ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ »^(٤) ،
قال العيني لدى شرح هذا الحديث : « قوله (أَذْهَبَ) : أفعلُ التفضيل من الإذهاب ،
هذا على مذهب سيبويه ، حيث جَوَّزَ بناءَ أفعل التفضيل من الثلاثي المزيد فيه ،
وكان القياس فيه أشدَّ إذهاباً »^(٥) .
وما أيد فيه العيني إمام النحاة سيبويه هو الصحيح لأمرين :

(١) شرح الكافية الشافية : ١١٠٧/٢ ، والمغني : ٦٠٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ١١٠٧/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١١٢١/٢ .

(٤) عمدة القاري : ١٧٠/٣ .

(٥) عمدة القاري : ١٧٢/٣ .

الأول : أن اسم التفضيل إذا صيغ من الفعل الثلاثي المزيد على وزن (أفعل) فجاء أن يأتي على صيغة : (أفعل) ، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله : « ثم بينت أن أفعل التفضيل إذا بني من فعل على : (أفعل) ك (أعطى) لم يعد شاذاً ، كما لا يعد شاذاً التعجب منه »^(١) .

الثاني : أن السماع يؤيد ذلك ، ومنه حديث الرسول ﷺ ، « ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب لب الرجل الحازم من إحدائكن » ، ومنه أيضاً قوله ﷺ فيما رواه الإمام مالك في الموطأ : « فهو لِمَا سِوَاهَا أَضِيعُ »^(٢) .

ومن المسموع عن العرب في ذلك قولهم : هو أعطاهم للدراهم ، وأولاهم للمعروف ، وهذا المكان أقفر من غيره ، وفي أمثالهم : هو أفلس من ابن المذلق^(٣) .

(١) شرح الكافية الشافية : ١١٢٣/٢ .

(٢) الموطأ - باب الوقوت : ٨٠/٦ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١١٢٤/٢ .

٤ - إضافة (الألف) إلى التمييز :

القياس عند النحاة أن العدد (ألف) إذا جاء مضافاً لا تدخله (أل) التعريف ، فلا يقال : عندي ألفُ دينار ، وإنما الصواب عندهم : عندي ألفُ دينارٍ ، قال السيوطي في (همع الهوامع) : «يُعرَّفُ العدد المفرد .. فيقال : الواحد والاثان والثلاثة والعشرة والعشرون والتسعون والمئة والألف ، وتدخل (أل) في المتعاطفين ، وفي ثاني المضاف دون أوله نحو: مئة الدرهم ، وألف الدينار»^(١) .

وقد جاء العدد (ألف) مضافاً إلى (دينار) ، وهو مُعرَّفٌ بـ (أل) ، من ذلك ما قاله الرسول ﷺ ، فيما رواه البخاري ، وهو يتحدث عن رجل من بني إسرائيل سأل رجلاً أن يسلفه ألف دينار ، فقال عليه الصلاة والسلام في ختام القصة على لسان الرجل الدائن : « فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَدَّى عَنْكَ الَّذِي بَعَثْتَ فِي الْخَشْبَةِ ، فَأَنْصِرِفْ بِالْأَلْفِ دِينَارٍ رَاشِداً »^(٢) .

وقد علق الإمام العيني على هذا الحديث بقوله :

« قوله « بالألف دينار » هو جائز على رأي الكوفيين »^(٣) .

ويفهم من قوله هذا أنه اتخذ الحديث الشريف حجةً في جواز إضافة العدد (ألف) ، وهو معرف بأل ، وما دام قد ورد هذا في كلام الرسول ﷺ فلا داعي إلى تأويله أو رده .

٥ - مجيء خبر (كان) ضميراً متصلاً :

القياس عند النحاة أن يكون خبر (كان) ضميراً منفصلاً ، نحو قولك : صديقي كنتُ إياه ، ولا يجوز عند أكثرهم : صديقي كُنْتُهُ ، وقد أجازَه الإمام العيني محتجاً على هذا بحديث الرسول ﷺ ، الذي رواه البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، أن أباه قال لرسول الله ﷺ ، وهو يتحدث عن ابن صياد : دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَضْرِبْ عُنُقَهُ ، فقال النبي ﷺ : « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ »^(٤) ، قال رحمه الله بعد أن ذكر هذا الحديث :

(١) همع الهوامع : ١٥٠/٢ .

(٢) عمدة القاري : ٣٥٩/٧ .

(٣) عمدة القاري : ٣٦٠/٧ ، وذكر هذا أيضاً في : ١١٢/١٠ .

(٤) صحيح البخاري ، كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصبي فمات ، هل يصلى عليه .

« قوله (إِنْ يَكُنْهُ) هذا الضمير المتصل في (يكنه) هو خبرها ، وقد وضع موضع المنفصل ، واسم يكن مستتر فيه »^(١) .

وما أجازته الإمام العيني من جواز مجيء خبر (كان) ضميراً متصلاً هو الصحيح ، وذلك لوروده في أفصح الكلام ، وهو حديث الرسول ﷺ ، وقد دافع ابن مالك عن هذا الرأي فقال^(٢) : « إن كان الفعل من باب (كان) واتصل به ضمير رفع جاز في الضمير الذي يليه الاتصال نحو : صديقي كنته ، والانفصال نحو : صديقي كنت إياه ، والاتصال عندي أجود ، لأنه الأصل ، وقد أمكن لشبهه (كنته) بـ (فعلته) ، فمقتضى هذا الشبه أن يمتنع (كنت إياه) ، كما يمتنع (فعلت إياه) ، فإذا لم يمتنع فلا أقل من أن يكون مرجوحاً ، وجعله أكثر النحويين راجحاً ، وخالفوا القياس والسمع ، أما مخالفة القياس فقد ذكرت ، وأما مخالفة السماع فمن قبل أن الاتصال ثابت في أفصح الكلام ، كقول النبي ﷺ « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ » ، وفي الكلام المنظوم كقول الشاعر :

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا^(٣) .

٦ - جواز استعمال (قط) في الإثبات :

تحدث ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب) عن الظرف (قط) فقال : « (قَطُّ) على ثلاثة أوجه : أحدها : أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى ، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات ، وتختص بالنفي ، يقال : ما فعلته قط^(٤) ، قلت : وقد ورد استعمالها في الإثبات في أحاديث الرسول ﷺ ، منها ما رواه البخاري في صحيحه عن سمرّة بن جندب رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ في حديث طويل ، تحدث فيه عن رؤيا رآها : « فَقَالَ لِي [أَيْ الْمَلَكَانِ] : ائْطَلِقْ ، ائْطَلِقْ ، فَاَنْطَلِقْنَا فَأَتَيْنَا عَلَى رَوْضَةٍ مُعْتَمَةٍ فِيهَا مِنْ كُلِّ نَوْرِ الرَّبِيعِ ، وَإِذَا بَيْنَ ظَهْرِي

(١) عمدة القاري : ٨٨/٧ .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح - ابن مالك : ٢٧ - ٢٨ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٨٢٣/٢ ، هذا البيت ينسب لأبي الأسود الدؤلي ، وقد كان له مولى يحمل تجارته إلى الأهواز ، وكان هذا المولى إذا مضى بالتجارة تناول شيئاً من الشراب فاضطرب أمره ، وفسدت التجارة ، فقال أبو الأسود هذا البيت وقبلة :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرِبُهَا الْغَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُثْبِتاً بِمَكَانِهَا

(٤) مغني اللبيب : ص ٢٢٣ ، وينظر في همع الهوامع : ٢١٤/١ .

الروضة رجلٌ طويلٌ لا أكاد أرى رأسه طُولاً في السماء ، وإذا حولَ الرجلِ من أكثرِ ولدانٍ رأيتُهُم قَطُّ ...»^(١) ، فقد جاءت (قط) ههنا في الإثبات ، وأجازه بدر الدين العيني ، واستشهد بقول ابن مالك على الجواز فقال : « قال ابن مالك : جاء استعمال (قط) في المثبت في هذه الرواية ، وهو جائز ، وغفل أكثرهم عن ذلك فخصوه بالماضي المنفي »^(٢) .

وما أراه في هذه المسألة أن استعمال (قط) في الإثبات من القليل النادر ، ومنه قول أبي موسى الأشعري : « حَسَفَتِ الشَّمْسُ فقامَ النبيُّ ﷺ فَرَعَاً يَخْشَى أَنْ تكونَ السَّاعَةُ ، فَأتَى المسجدَ فصلى بأطولِ قيامٍ وركوعٍ وسجودٍ رأيتُهُ قَطُّ »^(٣) ، ولهذا قال الرضي في شرح الكافية وهو يتحدث عن (قط) : « وقد يستعمل مع الإثبات »^(٤) ، وقال الفيروزابادي : « تختص (قط) بالماضي ، وفي مواضع من البخاري جاء بعد المثبت .. وأثبتته ابن مالك لغة »^(٥) .

ثانياً : في باب الأفعال :

١ - هل يأتي جواب فعل الشرط المضارع في صيغة الماضي ؟

ذهب جمهور النحاة إلى أن مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً يختص بالضرورة الشعرية ، وأجازه الإمام العيني مستشهداً على ذلك بحديث رسول الله ﷺ فيما رواه البخاري عن أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القدرِ إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ من ذنبِهِ »^(٦) قال رحمه الله في شرح هذا الحديث^(٧) : قوله « غُفِرَ له » جواب الشرط ، وهذا كما ترى وقع ماضياً ، وفعل الشرط مضارع ، والنحاة يستضعفون مثل ذلك ، ومنهم من منعه إلا في ضرورة شعر ، وأجازوا ضده ، وهو أن يكون فعل الشرط ماضياً ، والجواب

(١) صحيح البخاري ، كتاب الرؤيا ، باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح .

(٢) عمدة القاري : ٥٥/٢٠ ، وقد ورد قول ابن مالك في شواهد التوضيح : ص ١٩٣ .

(٣) عمدة القاري : ٩٧/٦ ، كتاب الكسوف ، باب الذكر في الكسوف .

(٤) شرح الكافية للرضي : ١٢٤/٢ .

(٥) القاموس المحيط : ٣٩٤/٢ .

(٦) صحيح البخاري ، كتاب الإيمان ، باب (قيام ليله القدر من الإيمان) .

(٧) عمدة القاري : ٢٦٠/١ .

مضارعا ، ومنه قوله تعالى : ﴿مَنْ كَانَ يَرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ﴾^(١) ، وجماعة منهم جوزوا ذلك مطلقا ، واحتجوا بالحديث المذكور ، وتقول عائشة رضي الله عنها في أبي بكر الصديق رضي الله عنه : « مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقٌّ » ، والصواب معهم لأنه وقع في كلام أفصح الناس ، وفي كلام عائشة الفصيحة .

ثم رد الإمام العيني على ابن حجر العسقلاني - رحمه الله - إذ ذهب ابن حجر إلى أن هناك تصرفا من الرواة في حديث البخاري فقال : « وعندي في الاستدلال بالحديث نظر ، لأنني أظنه من تصرف الرواة ، فقد رواه النسائي عن محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه ، فلم يغير بين الشرط والجزاء ، بل قال : مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ يُعْفَرَ لَهُ »^(٢) ، وبعد أن أورد العيني قول ابن حجر في شرحه رد عليه قائلاً^(٣) :

« قلت : لقائل أن يقول : لم لا يجوز أن يكون تصرف الرواة فيما رواه النسائي ، وأن ما رواه البخاري بالمغايرة بين الشرط والجزاء هو اللفظ النبوي ، بل الأمر كذا لأن رواية محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان لا تعادل رواية البخاري عن أبي اليمان ، ويؤيد هذا رواية مسلم أيضاً . وما ذهب إليه الإمام العيني في هذه المسألة هو الصحيح وذلك لأمرين :

الأول : أن رواية البخاري مُقَدِّمَةٌ على رواية النسائي ، لأن البخاري نقل لفظ الحديث مباشرة عن شيخه أبي اليمان ، أما النسائي فقد رواه عن محمد بن علي بن ميمون عن شيخ البخاري ، فربما كانت رواية النسائي هي التي وقع فيها التصرف .

الثاني : أجاز بعض النحاة مجيء جواب فعل الشرط المضارع في صيغة الماضي ، محتجين عليه بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم وكلام العرب ، قال ابن مالك - رحمه الله - بعد أن أورد حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وقول عائشة : « تضمن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعا ، والجواب ماضياً لفظاً لا معنى ، والنحويون

(١) هود : ١٥ .

(٢) فتح الباري : ١ / ١١٤ .

(٣) عمدة القاري : ١ / ٢٦٠ .

يستضعفون ذلك ، ويراه بعضهم مخصوصا بالضرورة ، والصحيح الحكم بجوازه مطلقا لثبوته في كلام أفصح الفصحاء ، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء»^(١) ، وقال ابن عقيل : «ولا يختص نحو : «إِنْ تَفْعَلْ فَعَلْتُ» بالشعر وفاقا للفراء ، فإنه أجازته في الاختيار ، وكلام سيبويه يقتضي عدم اختصاصه بالشعر»^(٢) . ومما ورد في كلام العرب ، قول الشاعر :

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا^(٣)
فقد وقع الفعل الماضي (وصلناكم) جوابا للشرط (تصرمونا) .

ومنه قول أبي زبيد الطائي :

مَنْ يَكِدُنِي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ^(٤)
والشاهد فيه هو قوله (كنت) فقد وقع جوابا لفعل الشرط المضارع (يكدني)
ومنه قول الشاعر :

إِنْ تَسْتَجِيرُوا أَجْرْنَاكُمْ وَإِنْ تَهْتُوا فَعَنْدَنَا لَكُمْ الْإِنجَادُ مَبْدُولُ^(٥)
فالفعل الماضي (أجرناكم) هو جواب الشرط وقد جاء في صيغة الماضي .

٢ - استعمال فعل القول مكان فعل الظن :

قال ابن عقيل لدى حديثه عن الفعل (قال) : « المشهور أن للعرب مذهبين ، أحدهما وهو مذهب عامة العرب ؛ أنه لا يجري مجرى الظن إلا بشروط أربعة ، وهي التي ذكرها عامة النحويين ، الأول : أن يكون الفعل مضارعاً ، الثاني : أن يكون للمخاطب ، الشرط الثالث : أن يكون مسبقاً باستفهام ، الشرط الرابع : ألا يفصل بينهما بغير ظرف ولا مجرور»^(٦) .

(١) شواهد التوضيح : ١٤ - ١٥ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد : ١٨٤/٣ .

(٣) المساعد : ١٨٤/٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية : ١٥٨٥/٣ .

(٥) شواهد التوضيح : ١٦ .

(٦) شرح ابن عقيل : ٥٨/١ - ٥٩ دار الفكر .

وأجاز الإمام بدر الدين العيني استعمال فعل القول مكان فعل الظن ، واحتج له بقول رسول الله ﷺ ، فيما رواه البخاري عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ أراد أن يعتكف ، فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف إذا أختيئة ؛ خباء عائشة ، وخباء حفصة ، وخباء زينب ، فقال : « أَلْبِرُّ تقولون بهن »^(١) ، وبعد أن ذكر الحديث الشريف قال : « قوله : (تقولون) أي تعتقدون أو تظنون ، والعرب تجري (تقول) في الاستفهام مجرى الظن في العمل ، وكان القياس أن يقال : (يقلن) بلفظ جمع المؤنث ، ولكن الخطاب للناس الحاضرين للرجال والنساء ، والمفعول الثاني لقوله (تقولون) هو (بهن) إذ تقديره (ملتبساً بهن) »^(٢) .

وقد ورد استعمال فعل (القول) مكان فعل (الظن) في كلام العرب نثرهم وشعرهم ، فلغة سليم^(٣) إلحاق القول في العمل بالظن مطلقاً ، وقد حكى هذه اللغة سيبويه عن أبي الخطاب الأخص الأبر ، فيقولون : قلت زيدا قائماً ، أي : ظننت زيدا قائماً ، وحكى الكسائي أنه سمع أعرابياً يقول : أتقول للعميان عقلاً ؟ أي أتظن .

ومما ورد في الشعر قول هُدبَةَ بن خشرم العذري :

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرُّوَاسِمَا يَحْمِلُنَّ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا؟^(٤)

٣ - « هَلُمَّ » على لغة الحجازيين :

قال ابن مالك عن (هَلُمَّ) : « إنه اسم فعل على لغة الحجازيين ، وفعل على لغة بني تميم ، لأن الحجازيين لا يبرزون فاعلها في التأنيث والتثنية والجمع ، وبنو تميم يبرزونه »^(٥) .

(١) صحيح البخاري ، كتاب الاعتكاف ، باب الأخبية في المسجد .

(٢) عمدة القاري : ٢٢٧/٩ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٧٥/١ .

(٤) شرح ابن عقيل : ٥٩/١ دار الفكر ، القلوص : جمع قلووس ، وهي الشابة الفتية من الإبل ، الرواسم : المسرعات ، أم قاسم : كنية امرأة .

(٥) شرح الكافية الشافية : ١٣٩٠/٣ - وينظر في هذه المسألة مفصلاً أيضاً في البحر المحيط : ٢٤٨/٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٦٤٤/٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٨٥/٧ .

تذرهـم عالـةً يتكفـفون الناس»^(١) ، أورد العيني هذا الحديث في كتابه فقال : « قوله : « إنك إن تذرْ » أي : إن تتركْ ، قال عياض : رويناها بفتح الهمزة وكسرها ، وكلاهما صحيح ، وقال ابن الجوزي : سمعناه من رواية الحديث بكسر (إن) ، وقال لنا : عبد الله بن أحمد النحوي : إنما هو بفتح الألف ، ولا يجوز الكسر لأنه لا جواب له ، وقال القرطبي : رويناها بفتح الهمزة وقد وهم من كسرها ، وقال بعضهم : - أي ابن حجر - : ولا يصح كسرها لأنها تكون شرطية ، والشرط لما يستقبل ، وهو فقد كان مات »^(٢) .

وبعد أن أورد الإمام العيني ذكر أقوال المحدثين في رواية الحديث ، أجاز رواية كسر همزة (إن) ، واستشهد بها على جواز حذف الفاء والمبتدأ من جواب الشرط ، مستدلاً على هذا الجواز بقول ابن مالك ، قال - رحمه الله - في معرض رده على ابن حجر العسقلاني : « قلت : التحقيق فيه ، ما قاله ابن مالك : أن الأصل إن تركتَ ورثتكَ فهو خيرٌ لك ، فحذف الفاء والمبتدأ ، ونظيره قوله ﷺ لأبي بن كعب : « فإن جاء صاحبها وإلاً فاستمتع بها »^(٣) ، وقوله لهلال بن أمية : « البيئَةُ البيئَةُ وإلا حدُّ في ظهرك »^(٤) ، وذلك مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة ، وليس مخصوصاً بها ، بل يكثر استعماله في الشعر ، ويقال في غيره ، ومن خص هذا الحذف بالشعر حَدَّ عن الطريق ، وضيقٌ حيث لا تضيق »^(٥) .

ومن الشواهد الشعرية^(٦) الواردة في ذلك قول الشاعر :

أَبِي لَا تَبْعُدْ وَلَيْسَ بِخَالِدٍ حَيٌّ ، وَمَنْ تُصِيبِ الْمُنُونُ بَعِيدٌ

ومثله :

بني تُعَلِّ لا تُنْكَمُوا العنزَ شربها بني تُعَلِّ مَنْ يَنْكَعِ العنزَ ظالمٌ^(١)

(١) صحيح البخاري .

(٢) عمدة القاري : ٤٥٩/٦ ، وانظر قول ابن حجر في فتح الباري : ١٩٦/٣ .

(٣) صحيح البخاري ، كتاب اللقطة ، باب (هل يأخذ اللقطة ولا يدعها) .

(٤) صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، سورة النور ، باب قوله ﴿ ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله ﴾ .

(٥) عمدة القاري ٤٥٩/٦ .

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح : ١٣٤ .

فالتقدير في البيت الأول : (فهو بعيد) ، وفي الثاني : (فهو ظالم) .

٥ - إثبات حرف العلة في الفعل المعتل المجزوم :

القياس عند النحاة أن الفعل المجزوم يحذف منه حرف العلة إذا كان معتل الآخر ، نحو: لم يبك زيدٌ ، وقد ورد عن بعض العرب إثبات حرف العلة في الفعل المعتل المجزوم ، وأجاز الإمام العيني هذه اللغة ، واحتج لها ببعض أحاديث الرسول ﷺ وآثار الصحابة ، فمن الأحاديث التي احتج بها ما رواه البخاري عن جابر بن عبد الله ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يريد الثوم - فلا يَغْشَانَا فِي مَسَاجِدِنَا »^(٢) ، قال العيني - رحمه الله - : « قوله : « فلا يغشانا » من الغشيان ، وهو المجيء والإتيان ، أي : فلا يأتنا ، وإنما أثبت الألف لأن الأصل فلا يغشانا ، لأنه أجرى المعتل مجرى الصحيح ، كما في قول الشاعر :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلُقِ^(٣)

وما أجازة العيني - من وجهة نظري - هو الصحيح ، وذلك لورود هذه اللغة في القرآن الكريم والحديث الشريف ، وهما في المرتبة الأولى من حيث الاحتجاج والاستدلال ، فمن القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾^(٤) ، فقد قرأها ابن كثير^(٥) بإثبات الياء (مَنْ يَتَّقِي) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ نَبَساً لَا تَخَافُ دَرَكاً وَلَا تَخْشَى ﴾^(٦) ، فقد قرأها حمزة^(٧) ﴿ لَا تَخَفُ دَرَكاً وَلَا تَخْشَى ﴾ ، حيث جزم الفعل (تَخَفُ) ، وأبقى حرف العلة في الفعل (وَلَا تَخْشَى) ، مع أنه معطوف على الفعل المجزوم قبله .

(١) شواهد التوضيح والتصحيح : ١٣٤ .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الأذان ، باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكراث .

(٣) عمدة القاري : ٢١٩/٥ - ٢٢٠ ، وانظر الشاهد في شواهد التوضيح والتصحيح : ٢٠ .

(٤) يوسف : ٩٠ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن : ٢٥٦/٩ ، البحر المحيط : ٣٤٢/٥ .

(٦) طه : ٧٧ .

(٧) الحجة - ابن خالويه : ٢٤٥ ، والنشر ، ابن الجزري : ٣٢١/٢ .

ومن الأحاديث النبوية ما رواه البخاري في إحدى الروايتين^(١) أن الرسول ﷺ قال : « مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فليصلي بالنَّاسِ »^(٢) ، فقد جاء الفعل بالياء مع أنه سبقَ بلام الأمر ، ومنها ما رواه الإمام أحمد في مسنده في إحدى الروايات أن الرسول ﷺ قال لجبريل عندما سأله عن الإحسان « أن تعبدَ اللهَ كأنك تراهُ ، فأبئك إن لا تراهُ فإنه يراك » ، قال أبو البقاء : كذا وقع في هذه الرواية (إن لا تراهُ) بالألف ، والوجه حذفها^(٣) .

ومما ورد في الشعر قول الشاعر :

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ ولا تَرْضَاهَا ولا تَمَلِّقِ^(٤)

أراد (ولا تَرْضَاهَا) فلم يحذف حرف العلة .

وأقول - ختاماً - كما قال أبو حيان وهو يرد على النحاة الذين أنكروا هذه اللغة ورفضوها : « الأحسن من هذه الأقوال أن تُخَرَّجَ قراءة ابن كثير (مَنْ يَتَّقِي) على لغةٍ ، وإن كانت قليلة »^(٥) ، وكذلك الأحاديث النبوية والآثار المروية المروية عن الصحابة ، وهي لغة تحفظ ولا يُقَاسُ عليها .

٦ - اتصال الفعل بعلامة الجمع مع إسناده إلى الاسم الظاهر^(٦) :

تباينت آراء النحاة حول اتصال الفعل بعلامة الجمع مع إسناده إلى الاسم الظاهر ، ففريقٌ يجعل (الواو) في قولهم : (ضربوني قومك) علامة للجمع ، و (قومك) هو الفاعل الظاهر ، وفريق آخر يجعل الضمير فاعلاً ، ويعربون الاسم الظاهر (قومك) بدلاً منه .

(١) شواهد التوضيح : ٢١ .

(٢) صحيح البخاري - كتاب الأذان .

(٣) عقود الزبرجد : ٢٧٧/٢ .

(٤) الإنصاف : ٢٦/١ دار الجيل ، وينظر في الشواهد الشعرية الأخرى التي جاءت على هذه اللغة في الإنصاف :

٢٤/١ ، وشرح المفصل : ١٠٥/١٠ ، والكتاب : ٣١٥/٣ - ٣١٦ ت : هارون .

(٥) البحر المحيط : ٣٤٣/٥ .

(٦) ينظر في هذه المسألة مفصلاً في المصادر والمراجع التالية :

أوضح المسالك : ١١٠/٢ ط ٣ ، معاني القرآن - الفراء : ٣١٦/١ ، البحر المحيط : ٢٩٧/٦ ، شرح الأشموني :

١١٨/٢ ، شرح ابن عقيل : ٤٦٨/١ ، الكتاب : ٤٠/٢ ، هارون ط ١٩٦٨ م ، شرح التصريح على التوضيح :

٢٧٧/١ ، النحو الواج : ٧٢/٢ دار المعارف ط ٢ .

والإمام العيني في كتابه (عمدة القاري) تحدث في مواضع كثيرة عن هذه المسألة النحوية ، وأجاز لغة بعض القبائل العربية التي تجعل الضمير علامة للجمع ، واحتج على هذا الجواز بطائفة من أحاديث الرسول ﷺ وأقوال الصحابة ، ومن الأحاديث التي احتج بها قوله ﷺ فيما رواه البخاري عن أبي هريرة ؓ : « يَتَعَابُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ »^(١) ، قال - رحمه الله -^(٢) : « قوله : » يَتَعَابُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ « ، قال الأخفش ومن تابعه : إن إظهار ضمير الجمع والتثنية في الفعل إذا تقدم جائز ، وهي لغة بني الحارث ، وقالوا : هونحو (أكلوني البراغيث) ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(٣) ، وقال القرطبي : هذه لغة فاشية ، ولهذا وجه في القياس صحيح ، وعليها حمل الأخفش قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ .

ومن الأحاديث التي احتج بها أيضا لهذه اللغة قوله ﷺ فيما رواه البخاري عن أم عطية رضي الله عنها قالت : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « تَخْرُجُ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ وَالْحَيْضُ ، وَلَيَشْهَدَنَّ الْخَيْرُ وَدَعْوَةُ الْمُؤْمِنِينَ ، وَيَعْتَزِلْنَ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى »^(٤) ، قال العيني العيني : « قوله (يَعْتَزِلْنَ الْحَيْضُ) بلفظ الجمع على لغة أكلوني البراغيث ، ويروى ويعتزل الحَيْضُ (بالإفراد) »^(٥) .

وأما الآثار التي احتج بها العيني على جواز هذه اللغة فكثيرة^(٦) ، منها ما رواه البخاري عن أبي حازم : سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ : « وَسَأَلَهُ النَّاسُ وَمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَحَدٌ » ، قال العيني : « وَسَأَلَهُ النَّاسُ » ، وفي بعض النسخ « سَأَلُوهُ النَّاسُ » على لغة أكلوني البراغيث^(٧) ، ومنها ما رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت : « جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً فَتَعَاهَدْنَ وَتَعَاقِدْنَ أَلَا يَكْتُمْنَ مِنْ أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شَيْئاً » قال

(١) صحيح البخاري في كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة العصر .

(٢) عمدة القاري : ١٩٢/٤ .

(٣) الأنبياء : ٣ .

(٤) صحيح البخاري ، كتاب الحيض باب (شهود الحائض العيدين) .

(٥) عمدة القاري : ٢١٢/٣ .

(٦) ينظر العمدة : ٢٠٣/٣ ، ١٩٢/٤ - ١٩٣ ، ٢٣٧/٥ ، ٣٤٩/١٦ .

(٧) عمدة القاري : ٦٥/٣ - ٦٦ .

العياني: في رواية أبي عوانة ، (جَلَسَتْ) وفي رواية أبي عبيد (اجتمعت) ، وفي رواية أبي يعلى (اجتمعن) على لغة أكلوني البراغيث^(١) ، ومنها ما رواه البخاري عن أنس بن مالك ﷺ قال: «فَكَانَ أُمَّهَاتِي يُوَأْظِنُنِّي عَلَى خِدْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَخَدَمْتُهُ عَشْرَ سِنِينَ» ، قال العيني: «قوله (أمهاتي) ، ويروى (كُنَّ أمهاتي) من قبيل أكلوني البراغيث»^(٢) . وما ذهب إليه الإمام العيني من جواز اتصال الفعل بعلامة الجمع مع إسناده إلى الاسم الظاهر هو الصحيح ، وذلك لورود هذه اللغة في طائفة من أحاديث الرسول ﷺ وأقوال الصحابة .

وأضيف هنا بعض الأحاديث النبوية التي جاءت في كتب السنة ، منها ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن جابر بن عبد الله قال ، قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كُنَّ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ يُؤَدِّبُهُنَّ ، وَيَرْحَمُهُنَّ ، وَيَكْفُلُهُنَّ ، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ الْبَتَّةَ»^(٣) ، قال العكبري: «الوجه في الرواية المشهورة أنه جعل النون علامة مجردة للجمع ، وليست اسما للضمير»^(٤) ، ومنها قوله ﷺ: «وَوَقَعْتَ رَكْبَتَاهُ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ قَفَاهُ»^(٥) ، فقد اتصلت الألف بالفعل مع إسناده إلى الفاعل (ركبته) ، ومن الآثار التي جاءت على هذه اللغة في صحيح مسلم قول أبي قتادة ﷺ: «فَقَضِبَ عَمْرَانُ حَتَّى احْمَرَّتَا عَيْنَاهُ» ، قال النووي: قوله: «احمرت عيناه» كذا هو في الأصل ، وهو صحيح جار على لغة أكلوني البراغيث»^(٦) . ومنها ما رواه مسلم - كذلك - عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «ذَكَرَنَّ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ كَنِيْسَةً رَأَيْتُهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ» ، قال النووي: «هكذا ضبطناه» «ذَكَرَنَّ» بالنون ، وهو جائز على اللغة القليلة «لغة أكلوني البراغيث»^(٧) . أما الشواهد الواردة في كلام العرب فهي كثيرة^(٨) جداً ، منها - على سبيل المثال - قول الشاعر:

(١) عمدة القاري: ٣٦٦/١٦ - ٣٦٧ .

(٢) عمدة القاري: ٣٤٩/١٦ .

(٣) مسند الإمام أحمد: ٢٠٣/٢ .

(٤) إعراب الحديث النبوي: ٣٩ .

(٥) منحة الجليل: ٤٧٢/١ .

(٦) صحيح مسلم بشرح النووي: ٧/٢ - ٨ .

(٧) صحيح مسلم بشرح النووي: ١١/٥ - ١٢ .

إلى أن رأيتُ النجمَ وهو مُعْرَبٌ وَأَقْبَلُنْ رَايَاتُ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ^(٢)

فالفعل «أقبلن» جاء مقترناً بنون النسوة مع إسناده إلى الاسم الظاهر وهو «رايات» .

وختاماً أقول: إن لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) لغة صحيحة فصيحة، وليست كما قال بعض النحاة^(٣): إنها ضعيفة أو شاذة أو غير صحيحة، فهي منقولة عن رسول الله ﷺ والصحابه، ثم هي منقولة أيضاً عن طيء، وأزد شنوءة، وبلحارث بن كعب، وقبيلة طيء من القبائل التي أقر العلماء^(٤) بصحة الاستشهاد بكلامها في اللغة العربية لكنها لغة تحفظ ولا يقاس عليها في أيامنا هذه.

ثالثاً: في باب الأدوات والحروف

١ - «لَنْ» ، تأتي حرفاً جازماً :

الأصل في (لَنْ) أنها تنصب الفعل المضارع ، وقد تأتي جازمة على لغة بعض القبائل العربية ، واحتج الإمام العيني على ذلك ببعض الأحاديث والآثار ، فمن الحديث ما رواه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : أن الرسول ﷺ ، قال لابن صياد : «إني قد خبأتُ لك خبيئاً ، فقال ابنُ صيادٍ : هو الدُّخُ ، فقال : إحْساً فلن تُعْدُوَ قَدْرَكَ»^(٥) ، قال العيني : « قوله (فلن تُعْدُو) بالنصب لكلمة (لَنْ) ، وقال السفاقي : وقع هنا (فلن تُعْدُو) بغير واو ، وهي لغة لبعض العرب يجزمون بـ (لن) مثل (لم) ، وقال ابن مالك : «الجزم بـ (لن) لغة حكاها الكسائي»^(٦) .

(١) ينظر في هذه الشواهد بالتفصيل في: مغني اللبيب: ٤٧٨ ، وشرح شذور الذهب: ١٧٧ ، وهمع الهوامع: ٥٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية: ٥٨٢/٢ ، وشرح الأشموني: ١١١/٢ ، وشرح ابن عقيل: ٣٦٢/١ ، وأوضح المسالك: ١١١/٢ .

(٢) منحة الجليل: ٤٧١/١ .

(٣) الموجز في قواعد اللغة العربية - سميد الأفغاني: ٢١٦- ٢١٧ ، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي د. فتحي الدجني: ٤٩٦ .

(٤) الاقتراح في أصول النحو: ٥٦ - د. أحمد قاسم .

(٥) صحيح البخاري كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه ٩ ، والدخ: هو الدخان ، لم يستطع ابن صياد أن يتم الكلمة .

(٦) عمدة القاري: ٨٨/٧ .

ومن الآثار التي احتج بها بدر الدين العيني على جواز مجيء (لَنْ) حرفاً جازماً ما رواه البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وهو يقص رؤيا رآها في منامه فقال : « اضطجعتُ ليلةً قلتُ : اللهم إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ فِيَّ خَيْراً فَأَرِنِي رُؤْيَا ، فبينما أنا كذلك إِذْ جَاءَنِي مَلَكَانِ فِي يَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقْمَعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ يُقْبِلَانِ بِي إِلَى جَهَنَّمَ وَأَنَا بَيْنَهُمَا أَدْعُو اللَّهَ : اللهم أَعُوذُ بِكَ مِنْ جَهَنَّمَ ، ثم أراني لِقِينِي مَلَكٌ فِي يَدِهِ مَقْمَعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ فَقَالَ : لَنْ تُرَاعَ ، نَعْمَ الرَّجُلُ أَنْتَ لَوْ تَكْثُرُ الصَّلَاةُ ... »^(١) ، قال العيني معلقاً على هذا الأثر : قوله (لَنْ تُرَاعَ) هكذا في رواية الكُشْمِينِيّ ، ووقع عند كثير من الرواة (لَنْ تُرَعُ) بحرف « لَنْ » مع الجزم ، والجزم بـ (لَنْ) لغة قليلة حكاهما الكسائي^(٢) .

وما ذهب إليه الإمام العيني من مجيء (لَنْ) حرفاً جازماً على لغة قليلة هو الصحيح من وجهة نظري ، قال الرماني : « واعلم أن من العرب من يجزم بـ (لَنْ) تشبيهاً بها بـ (لَمْ) لأنها للنفي مثلها ، وأن النون أخت الميم في اللغة »^(٣) ، وقال ابن مالك : « وينصب المضارع أيضاً بـ (لَنْ) هذا هو المشهور في لسان العرب ، وحكي الجزم بها لغة »^(٤) .

ومن الشواهد الواردة في الجزم بها قول كثير :

أَيَادِي سَبَا يَا عَزُّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحُلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرٌ^(٥)

أي : (يحلى) فحذف حرف العلة لأن (لَنْ) جاءت جازمة .

ومع ورود الجزم (بلَنْ) في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام وفي كلام العرب ، أقول : إن ذلك نادرٌ قليلٌ جداً ، لا يقاس عليه .

٢ - في استعمال (رَب) للتكثير^(٦) :

(١) صحيح البخاري ، كتاب التعبير ، باب (الأمن وذهاب الروح في المنام) .

(٢) عمدة القاري : ٤١/٢٠ .

(٣) رصف المباني ، المالقي ، تحقيق د. أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ٣٥٧ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد : ٦٦/٣ .

(٥) رصف المباني : ٣٥٧ ، والمغني : ٣٧٥ .

(٦) ينظر في رب : أمالي الشجري : ٣٠٠/٢ ، المقرب : ٩٩/١ ، الجنى الداني : ١٧٦ ، وحروف المعاني : ٢٦٦ ،

وشرح الأشموني : ٢٢٩/٢ ، وأوضح المسالك : ١٤٥/٢ .

من الأحاديث التي احتج بها الإمام العيني في استعمال «رُبَّ» للتكثير قوله ﷺ فيما رواه الإمام البخاري في صحيحه عن أم سلمة قالت: «استيقظ النبي ﷺ ذات ليلة فقال: «سبحان الله، ماذا أنزل الليلة من الفتن؟ وماذا فُتِحَ من الخزائن؟ أيقظوا صَوَاحِبَ الْحَجَرِ، فربَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ في الآخرة»^(١)، فبعد أن أورد هذا الحديث قال: «قوله: (فربَّ كاسيةٍ) أصل «رُبَّ» للتقليل، وقد تستعمل للتكثير كما في «رُبَّ» هاهنا، والتحقيق فيه أنه ليس معناه التقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً، فمن الأول قوله تعالى ﴿ربما يؤدُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾^(٢)، وقوله ﷺ: «رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ في الآخرة»، ومن الثاني قول الشاعر:

أَلَا رُبُّ مَوْلُودٍ وَليْسَ لَهُ أَبٌ^(٣)

ومن النحاة الذين استشهدوا بهذا الحديث على مجيء «رُبَّ» للتكثير ابن مالك وابن هشام، ففي كتاب شواهد التوضيح، قال ابن مالك: «أكثر النحويين يرون أن معنى «رُبَّ» للتقليل، وأن ما يصدر بها المضي، والصحيح أن معناها في الغالب التكثير، نص على ذلك سيبويه، ودلت شواهد النثر والنظم عليه، فمن النثر قوله ﷺ: «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ في الآخرة»، فليس المراد أن ذلك قليل، بل المراد أن الصنف المتصف بهذا من النساء كثير»^(٤).

وبين ابن هشام في المغني بعد أن ذكر الآية الكريمة ﴿ربما يؤدُّ الذين كفروا﴾^(٥)، وحديث الرسول ﷺ «رب كاسية...»: أن الآية والحديث مسوقان للتخويف، ولا يناسب واحداً منهما التقليل.

٣ - وقوع جواب (لو) مضارعاً منفياً^(٦) :

(١) صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب العلم والعظة بالليل.

(٢) الحجر: ٢.

(٣) عمدة القاري: ١٤٠/٢، وشواهد التوضيح: ١٠٥، وعجز البيت: وذو لمر لم يَدُهُ أبوان. أراد بالشرط الأول عيسى، وأراد بالشرط الثاني آدم عليهما السلام، ويُدُهُ: بسكون اللام، وأراد: لم يَدُهُ.

(٤) شواهد التوضيح: ١٠٤.

(٥) الحجر: ٢.

(٦) موارد هذه المسألة: شرح الكافية الشافية ٦٢٩/٣، والمغني ٣٥٨، وورصف المبانى ص ٣٥٨.

ذهب النحاة إلى أن : جواب (لو) إما أن يكون فعلاً ماضياً أو مضارعاً مجزوماً
 بـ (لم) ، وإلى هذا أشار ابن هشام^(١) بقوله : « جواب (لو) إما مضارع منفي بلم
 نحو (لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ)^(٢) ، أو ماض مثبت ، أو منفي بـ (ما) » .
 واحتج الإمام العيني على جواز مجيء جواب (لو) مضارعاً منفيًا بحديث الرسول
 ﷺ الذي رواه البخاري عن أبي هريرة ؓ : « لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا مَا يَسْرُنِي
 إِلَّا يَمُرُّ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ ، إِلَّا شَيْءٌ أَرْصُدُهُ لِدَيْنٍ »^(٣) ، فبعد أن ذكر
 هذا الحديث قال :

« قوله (ما يسرني) جواب (لو) ، ثم أورد قول ابن مالك رحمه الله في هذه
 المسألة قائلاً : وقال ابن مالك الأصل في وقوع جواب (لو) أن يكون ماضياً
 مثبتاً ، وهنا وقع مضارعاً منفيًا بـ (ما) فكأنه أوقع المضارع موضع الماضي »^(٤) .

٤ - حذف همزة الاستفهام :

أجاز الإمام العيني حذف همزة الاستفهام مع «أم» المتصلة ، واحتج لذلك بحديث
 الرسول ﷺ ، الذي رواه البخاري عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال : « إِنَّ اللَّهَ
 ﷻ وَكُلَّ بِالرَّحْمِ مَلَكًا يَقُولُ : يَا رَبِّ نَظْفَةٌ ، يَا رَبِّ عَلَقَةٌ ، يَا رَبِّ مُضْغَةٌ ، فَإِذَا
 أَرَادَ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقَهُ قَالَ : أَذْكَرٌ أَمْ أُنْثَى ، شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ ، فَمَا الرِّزْقُ وَالْأَجَلُ ؟
 فَيُكْتُبُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ »^(٥) ، فقد روي الحديث بروايتين الأولى ذكرت فيها الهمزة
 الهمزة (أشقي أم سعيد) ، والثانية حذف فيها الهمزة (شقي أم سعيد) ، قال
 العيني في معرض شرحه لهذا الحديث : « فإن قلت (أم) المتصلة ملزومة لهمزة
 الاستفهام فأين هي ؟ قلت : مقدره ، ووجودها في قرينها يدل عليه ، كما هو
 قول الشاعر :

بَسْبَعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِئَمَانِ

(١) المغني : ٣٥٨ .

(٢) قال السخاوي في المقاصد الحسنة : ٤٤٩ ، اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني والعربية من حديث عمر .

(٣) صحيح البخاري ، كتاب الاستقراض وأداء الديون ، باب أداء الديون .

(٤) عمدة القاري : ٢٣٩/١٠ .

(٥) صحيح البخاري ، كتاب الحيض ، باب (مُخْلَقَةٌ وَغَيْرُ مُخْلَقَةٍ) .

أي: أسبغ»^(١)

وما أجازته العيني هو الصحيح ، وذلك لورود الحذف في السماع ، ومنه قراءة ابن^(٢) محيصن ﴿سواءً عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم﴾^(٣) بهمزة واحدة ، ومثله قراءة أبي جعفر^(٤) ﴿سواءً عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر﴾^(٥) بهمزة وصل في (استغفرت) .

ومن حذف الهمزة مع (أم) المتصلة في كلام العرب قول عمر بن أبي ربيعة :

لعمرك ما أدري ، وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان^(٦)

أراد : أسبغ

ومنه أيضا قول امرئ القيس :

ترؤح من الحي أم تبتكر^(٧) وماذا عليك بأن تنتظر^(٧)

أراد : أتروح .

المبحث الثالث : أما منهج بدر الدين العيني في الاحتجاج بالحديث النبوي في

منهجه في المسائل النحوية فيمكن ذكره في الأمور التالية :

١ - من خلال الشواهد التي أثبتتها في هذا البحث يتبين أن الاحتجاج

الإمام العيني جعل حديث الرسول ﷺ الأصل الثاني في

الاحتجاج النحوي ، ورفض أقوال بعض العلماء الذين وصفوا

حديث الرسول ﷺ بالضرورة ، لاصطدام النص الحديثي

بقاعدة نحوية عندهم ، من ذلك قوله عن حديثه ﷺ : « مَنْ

يَقُمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » :

قوله (غُفِرَ لَهُ) جواب الشرط ، وهذا كما ترى وقع ماضيا

، وفعل الشرط مضارع ، والنحاة يستضعفون مثل ذلك ،

(١) عمدة القاري : ٢٠٠/٣ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٥٥/٢ .

(٣) البقرة : ٦ .

(٤) شواهد التوضيح : ٧٨ .

(٥) المنافقون : ٦ .

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٥٥/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢٣٠/٢ ، والخزانة : ٤٤٧/٤ .

(٧) ديوان امرئ القيس : ١٥٤ ، تحقيق : (أبو الفضل إبراهيم) ، مصر ، ١٩٥٨ .

ومنهم من منعه إلا في ضرورة شعر وأجازوا ضده ، وهو أن يكون فعل الشرط ماضياً ، والجواب مضارعاً ... وجماعة منهم جَوَّزُوا ذلك مطلقاً ، واحتجوا بالحديث المذكور ، والصواب معهم لأنه وقع في كلام أفصح الناس»^(١) .

ورفض رحمه الله تعالى أن يوصف حديث الرسول ﷺ وأقوال الصحابة بالضرورة ، فقال في معرض رده على بعض النحاة ، وهو يتحدث عن قول أنس بن مالك ﷺ : « إن النبي ﷺ كان إذا غَزَا قوماً لم يَغْزُوا بنا حتى يُصْبِحَ وينظر » ، الأصل في (يَغْزُوا) إسقاط الواو علامة للجزم ولكنه على بعض اللغات ، وهو عدم إسقاط الواو ، وإخراجه عن الأصل ، ثم قيل هذه لغة ، وقيل: ضرورة ، ولا ضرورة إلا في الشعر ، ووروده هكذا يدل على أنها لغة ، وهي رواية كريمة»^(٢) .

٢ - كان العيني كثيراً ما يستأنس بالشعر العربي في مجال احتجائه بالحديث النبوي في المسائل النحوية ، وقد أثبت نماذج من هذا الشعر فيما مضى ، وأضيف هنا نماذج أخرى ، ففي شرحه لقول أبي الأسود : « قدمت المدينة وقد وقع بها مرضٌ فجلستُ إلى عمر بن الخطاب ، فمر بهم جنازة ، فأثى على صاحبها خيراً ... » قال : « قوله (فجلستُ إلى عمر) ، يحتمل أن يكون (إلى) هاهنا على بابه ، بمعنى الانتماء والغاية ، والمعنى : انتهى جلوسي إلى عمر ﷺ ، والأوجهُ أن يكون (إلى) بمعنى (عند) أي جلستُ عند عمر كما في قول الشاعر :

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذَكَرَهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ^(٣)

ومنها ما قاله لدى شرح حديث الرسول ﷺ : « اللهم أسلمتُ وجهي إليك ، وفوّضتُ أمري إليك ، وألجأتُ ظهري إليك ، رغبةً ورهبةً إليك » « إن قلت : كيف يتصور أن يكون راغباً وراهباً في حالة واحدة لأنهما شيئان متنافيان ؟ ، قلت : فيه حذفٌ تقديري : راغباً وراهباً منك - فإن قلت : إذا كان التقدير راغباً

(١) عمدة القاري ١/٢٦٠ .

(٢) عمدة القاري ٤/٢٧٧-٢٧٨ .

(٣) عمدة القاري ٧/١١٦٧ .

منك ، كيف أُسْتَعْمَلَ بِكَلِمَةٍ (إلى) ، والرغبة لا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا بِكَلِمَةٍ (مِنْ) ٩
قلتُ: (إليك) متعلق برغبة ، وأعطى للرغبة حكمها ، والعرب تفعل ذلك كثيراً
كقول بعضهم :

ورأيتُ بَعْلَكَ فِي الوَعَى متقلداً سيفاً ورُمحاً^(١)

والرمح لا يتقلد ، وكقول الآخر : علفتها تَبْنًا وماءً بَارِدًا^(٢) ، والماء لا يعلف^(٣) .
ومما استشهد به في الشعر قوله عندما شرح حديث الرسول ﷺ « اللهم
أشدُّ وطأتك على مُضَرِّ ، واجعلها عليهم سنين كسني يوسف » ، قوله :
(كسني يوسف) أي كالسنين التي كانت في زمن يوسف ﷺ ، وجمعُ السنة
بالواو والنون شاذ من جهة أنه ليس لذوي العقول ، ومن جهة تغير مفرده
بكسر أوله ، ولهذا جعل بعضهم حكمه كحكم المفردات ، وجعل نونه
متعقب الإعراب كقول الشاعر :

دَعَانِي مَنْ نَجِدُ فَإِنْ سَنِينُهُ لَعِينُ بِنَا شَيْبًا وشَيْبِنَا مُردًا^(٤)

٣ - وإذا كان من منهج الإمام العيني أن يجعل الحديث النبوي أصلاً من أصول
الاحتجاج النحوي ، لكنه - فيما ثبت لدي - لم يلتزم هذا المنهج في
جميع الأحاديث النبوية ، التي تحدثت عنها نحويًا ، فهو حيناً يتأول الحديث
إذا اصطدم بقاعدة نحوية ، ومما يدل على ذلك الشواهد الآتية :
أ - قال رسول الله ﷺ : «نحنُ الأَخْرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، بِيَدِ أَنهَمُ أُوتُوا
الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا ، ثم هذا يومهم الذي فرضَ اللهُ عليهم ، فاختلفوا فيه
فهدأنا اللهُ له ، فالتاسُ لنا فيه تَبِعُ ، اليهودُ غداً ، والنصارى بعد غدٍ»^(٥) .

(١) وفي رواية أخرى : ياليتُ بَعْلَكَ فِي الوَعَى ، انظر الإنصاف : ٦١٢/٢ .
والبيت لعبد الله بن الزبير ، وانظر الكلام على الشاهد في كتاب : (الصحابي الشاعر عبد الله بن الزبير)
(محمد علي كاتبي ، ص ٢١٢ .
(٢) وتمامه : حتى شئتُ هَمَّالَةً عَيْتَاهَا ، انظر الإنصاف : ٦١٣/٢ .
(٣) عمدة القاري ٧٢/٣ - ٧٤ .
(٤) عمدة القاري ١٤٤/٥ ، وانظر الشاهد في : شرح الكافية الشافية : ١٩٤/١ .
(٥) عمدة القاري ٢٤٠/٥ .

قال العيني : « قوله (اليهودُ غدًا) فيه حذف تقديره : يعظم اليهودُ غدًا ، أو اليهود يعظمون غدًا ، فعلى الأول ارتفاع اليهود بالفاعلية ، وعلى الثاني بالابتداء ، ولا بد من هذا التقدير لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة »^(١) .

ب - وروى البخاري أن امرأة قالت : « يا رسول الله أدركتُ أبي شيخاً كبيراً لا يثبتُ على الراحلة ، أفأحجُّ عنه ؟ قال : « نعم » »^(٢) ، قال العيني : « قوله (أفأحجُّ عنه) الهمزة للاستفهام ، والفاء عاطفةٌ على مُقدَّرٍ بعد الهمزة ، والتقدير : أنوبُ عنه فأحجُّ ، وإنما قدرنا هكذا لأن الهمزة تقتضي الصدارة ، والفاء تقتضي عدمها »^(٣) .

ج - وقال رحمه الله لدى شرح حديث الرسول ﷺ عن الحرم « إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس ... فإن أحدٌ ترخصَ لقتال رسول الله ﷺ فقولوا له : إنَّ اللهَ أذنَ لرسوله ولم يأذنْ لكم ... »^(٤) ، قوله : (فإن أحدٌ ترخص) ارتفاع (أحد) بفعل مضمَرٍ يفسره ما بعده ، وتقديره (فإن ترخص أحد)^(٥) ، ويظهرُ من قوله هذا أن الذي دفعه إلى تأويل الحديث الشريف هو اتباعه لمذهب البصريين في هذه المسألة ، إذ يرون أن الاسم المرفوع بعد (إن) يُعربُ فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده^(٦) ، وتأول أيضاً قول الرسول ﷺ : « وإن امرؤُ قاتله أو شاتمهُ فليقلُ إني صائمٌ » ، فقال : « قوله (وإن امرؤُ قاتله) كلمة (إن) مخففة موصولة بما بعده تقديره (إن قاتله امرؤ) ، ولفظ قاتله يفسره ، كما في قوله تعالى ﴿ وإن أحدٌ من

(١) عمدة القاري ٢٤٢/٥ .

(٢) عمدة القاري ٣٨٨/٧ .

(٣) عمدة القاري ٣٩٠/٧ .

(٤) عمدة القاري ٣٩٦/٨ .

(٥) عمدة القاري ٣٧٠/٨ .

(٦) ينظر في هذه المسألة بتوسع في المصادر التالية : همع الهوامع ٦٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٤٤ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٠/١ .

المشركين استجاركَ فَأَجْرُهُ»^(١) ، أي استجاركَ أحدٌ من المشركين»^(٢)

د - ومن الأحاديث التي تعارضت مع قاعدة نحوية فتأولها الإمام العيني أخذاً بمذهب البصريين قول الرسول ﷺ : « يا نساء المسلمات ، لا تحقرنَّ جَارَةً لجارتها ولو فرسينَ شاةً » ، فقال : « قوله (يا نساء المسلمات) هو من باب إضافة الشيء إلى نفسه ، والموصوف إلى صفته ، وهو عند البصريين يقدرّون فيه محذوفاً تقديره : يا نساء الأنفس المسلمات»^(٣) .

٤ - كان الإمام العيني يوجه الحديث النبوي عن طريق بعض الظواهر اللغوية كظاهرة الحمل على المعنى ، أو التناسب ، أو ظاهرة التضمين ، والشواهدُ على ذلك في كتابه كثيرة ، فمن الشواهد على الحمل على المعنى ما روى البخاري أن رسول الله ﷺ قال : « إذا وُضِعَتِ الجَنَازَةُ واحتمَلَهَا الرجالُ على أعناقِهِمْ ، فإن كانت صالِحَةً قَالَتْ : قَدَّمُونِي ، وإنْ كَانَتْ غيرَ صالِحَةٍ قَالَتْ : يا ويلها أين يذهبون بها »^(٤) ، قال العيني : « قوله (يا ويلها) معناها : يا حزني حزني إحضَرُ فهذا أوانك ، وكان القياس أن يقال : يا ويلي ، لكنه أضيف إلى الغائب حملاً على المعنى ، كأنه لما أبصر نفسه غيرَ صالِحَةٍ نفر عنها ، وجعلها كأنها غيره ، وكره أن يضيف الويل إلى نفسه»^(٥) .
ومن الحمل على المعنى ما قاله في حديث الرسول ﷺ : « وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ عُدَّ بِهٍ فِي نَارِ جَهَنَّمَ » ، وقوله : « (عذب به) ، وأما تذكير الضمير فباعتبار المذكور ، إنما يعذب بها لأن الجزء من جنس العمل»^(٦) .

(١) التوبة ٦ .

(٢) عمدة القاري ٨/٩ .

(٣) عمدة القاري ٢٥/١١ .

(٤) عمدة القاري ٢٠/٧ .

(٥) عمدة القاري ٢١/٧ .

(٦) عمدة القاري ١٠٩/٧ .

ومنه أيضا ما قاله في حديث الرسول ﷺ : « إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ » ، قوله : « (خَضِرَةٌ) بقاء التأنيث ، والوجه فيه أن يقال : إنما أُنْثَ على معنى تأنيث المشبه به ، أي هذا المال شيء كالخضرة ، وقيل معناه كالبقلة الخضرة ، أو يكون على معنى فائدة المال ، أي الحياة به والمعيشة خضرة »^(١) .

أما فيما يتصل بتوجيه الحديث عن طريق ظاهرة التناسب والتزاوج فمنها ما روى البخاري أن الرسول ﷺ قال : « وَأما الكافرُ أو المنافقُ فيقولُ : لا أدري ، كنتُ أقولُ ما يقولُ النَّاسُ ، فيقالُ : لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ »^(٢) ، قال العيني في شرح هذا الحديث : « أما قوله (ولا تَلَيْتَ) ، قال الخطابي : هكذا يرويه المحدثون وهو غلط ، والصواب (ائْتَلَيْتَ) على وزن (ائْتَعَلْتَ) ، من قولك (ما أَلَوْتُهُ) : أي ما استطعته ... وقال ثعلب : لا دريت ولا تليت ، أصله : ولا تَلَوْتُ فقلبت الواو ياءً لآزدواج الكلام ، قلتُ - أي العيني - هذا أصوبُ من كل ما ذكره في هذا الباب ، والدليل عليه أن هذه اللفظة جاءت هكذا في حديث البراء في مسند أحمد : « ولا دَرَيْتَ ولا تَلَوْتُ » ، فقلبت الواو ياءً للمزاوجة »^(٣) .

ومنها أيضا ما رواه البخاري عن أنس بن مالك ﷺ قال : « مَرُّوا بجنَازَةٍ فَأَثُّوا عليها خيراً ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ : وَجِبْتُ ، ثم مَرُّوا بأخرى فَأَثُّوا عليها شراً ، فقال : وَجِبْتُ ... »^(٤) قال العيني : « (فَأَثُّوا عليها) وهو يستعمل يستعمل في الخير ولا يستعمل في الشر ، وقيل يستعمل فيهما ، وقيل : استعمال الشاء في الشر لغة شاذة ، فإن قلت : قد عرفت أن الشاء لا يستعمل إلا في الخير ، وكيف وقد استعمل في الشر في الكلام الفصيح ؟ قلتُ - أي العيني - قد قيل هذا على اللغة الشاذة ، والأحسن أن يقال : استعمل هذا لأجل المشاكلة والتجانس »^(٥) .

(١) عمدة القاري ٢٩٤/٧ .

(٢) عمدة القاري ٥٥/٧ .

(٣) عمدة القاري ٥٧/٧ .

(٤) عمدة القاري ١١٢/٧ .

(٥) عمدة القاري ١١٢/٧ - ١١٤ .

وفيما يتصل بتوجيه الحديث عن طريق ظاهرة التضمن فإنني أذكر هذين الشاهدين ، فأما الأول : فقد روى البخاري أن الرسول ﷺ عندما أمر ببناء المسجد كان يقول : « اللهم لا خير إلا خير الآخرة ، فاغفر للأنصار والمُهَاجِرَة »^(١) ، قال العيني : « قوله (فاغفر للأنصار) كذا في رواية الأكثرين وفي رواية المستملي والحموي (فاغفر الأنصار) بحذف اللام ، ووجهه أن يضمن (اغفر) معنى (استر) »^(٢) .

وأما الشاهد الثاني فهو قول العيني في شرح حديث الرسول ﷺ : « اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا مُعطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » : (ولا ينفع ذا الجد منك الجد) أي ولا ينفعُ ذا الحظَّ حظه من الدنيا بذلك ، أي بدل طاعتك ، أو بدل حظك ، أي بدل حظه منك ، وقيل : ضُمَّنَ (ينفع) بمعنى (يمنع) ، قال ابن دقيق العيد : قوله (منك) يجب أن يتعلق بـ (ينفع) ، وينبغي أن يكون (ينفع) قد ضمن معنى (يمنع) وما قاربه »^(٣) .

٥ - لم يكن الإمام العيني يكتفي بالاحتجاج بحديث الرسول ﷺ في المسائل النحوية ، إنما كان يحتجُّ - أيضا - بآثار الصحابة والتابعين ﷺ وأقوالهم ، وكتابه (عمدة القاري) زاخرٌ بعشراتٍ من الشواهد والأمثلة ، أختار منها :

فقد أجاز مجيء الاسم بعد (إلا) مرفوعاً مع أن الكلام تامٌ موجب ، واستدل عليه بقول ابن مالك ، روى البخاري عن عبد الله بن أبي قتادة أن أباه أخبره أن رسول الله ﷺ خرج حاجاً فخرجوا معه ، فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة فقال : « خُذُوا ساحلَ البحرِ حتى نلتقي ، فأخذوا ساحلَ البحرِ ، فلما انصرفوا أحرّموا كلهم إلا أبو قتادة »^(٤) .

قال العيني : « قوله (إلا أبو قتادة) هكذا هو بالرفع عند الأكثرين ، قال ابن مالك : حق المستثنى بإلا من كلام تام موجب أن ينصب مفرداً كان أو مكملًا معناه بما بعده ، ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع

(١) عمدة القاري ٤٣٢/٣ - ٤٣٤ .

(٢) عمدة القاري ٤٣٨/٣ .

(٣) عمدة القاري ٢٠٦/٥ .

(٤) عمدة القاري ٣٥٤/٨ .

إلا النصب ، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً مع ثبوت الخبر ومع حذفه ، فمن أمثلة الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة : « أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم »^(١) . واستشهد على جواز اتصال نون النسوة بالفعل مع ذكر الفاعل بقول عائشة رضي الله عنها فيما رواه البخاري : « إن رسول الله ﷺ كان يصلي الصبح بَعْلَسٍ ، فَيُنْصِرِفْنَ نِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ لَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْعَلَسِ ، أَوْ لَا يَعْرِفُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا »^(٢) ، قال العيني : « قولها (فينصرفن نساء المؤمنين) هو على لغة (أكلوني البراغيث) ، وهي لغة بني الحارث ، وكذا قولها : (يَعْرِفْنَ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا) في رواية الحموي والكشَمِيهَيَّيَّ »^(٣) .

وأجاز العيني دخول حرف العطف على الاسم الموصول ، مستدلاً على ذلك بقول أبي بكر ﷺ في كتابه الذي وجهه إلى البحرين : « هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين ، والتي أمر الله بها ورسوله » . فقال بعد أن أورد النص : « قوله (والتي أمر الله بها) وقع هنا بحرف العطف ، ووقع في رواية أبي داود بدون حرف العطف »^(٤) .

ومن آثار الصحابة التي استشهد بها على جواز حذف حرف العطف قول عمر بن الخطاب ﷺ : « صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ ، فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ ، فِي سِرَاوِيلٍ وَرِدَاءٍ ... »^(٥) ، فقال لدى شرح هذا الأثر : « إن قلت : كان المناسب أن يقول : (أو كذا ، أو كذا) بحرف العطف ، فلم ترك حرف العطف ؟ قلت : أَخْرَجُ هَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّعْدَادِ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ حَرْفِ الْعُطْفِ ... وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : حَذَفَ حَرْفَ الْعُطْفِ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجُوزُ ذَلِكَ مِنَ النَّحْوَةِ »^(٦) .

ومن احتجاجه بأقوال التابعين ما رواه البخاري قال : « قال الحسن في الثياب ينسجها المَجُوسُ لم يربها بأساً » ، وبعد أن أورد الإمام العيني هذا الأثر قال : « الحسن هو البصري ، وفي بعض النسخ (ينسجها المجوسي) بالياء ، والجملة صفة

(١) عمدة القاري ٢٥٤/٨ .

(٢) عمدة القاري ٢٣٧/٥ .

(٣) عمدة القاري ٢٣٧/٥ ، وينظر في هذا الاستشهاد ج ٦٦/٣ - ٢٠٣ - ٢٠٩ - ٢٦٠ .

(٤) عمدة القاري ٢٦٩/٧ .

(٥) عمدة القاري ٣١١/٣ .

(٦) عمدة القاري ٣١٢/٣ .

للثياب ، والمسافة بين النكرة والمعرفة بلام الجنس قصيرة ، فلذلك وُصفت المعرفة بالنكرة ، كما وُصِفَ (اللئيمُ) بقوله (يسبني) في قول الشاعر :
ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني ^(١) .

٦ - إلى جانب احتجاج العيني بالحديث النبوي في المسائل النحوية ، فإنه - رحمه الله - كان يحتج بحديث الرسول ﷺ في المسائل اللغوية ، وللدلالة على ذلك أذكر بعض الأمثلة والشواهد :

روى البخاري أن رسول الله ﷺ كان يصلي وراءه الصحابة ذات يوم ، فلما رفع رأسه من الركعة قال : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » ، قال رجل وراءه : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، فلما انصرف قال : مَنْ المتكلمُ ؟ قال : أَنَا ، قال الرسول ﷺ : « رَأَيْتُ بَضْعَةً وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَبْتَدِرُونَهَا أَيُّهُمْ يَكْتَبُهَا » ^(٢) .

قال العيني في شرح هذا لحديث : « البضع : هو ما بين الثلاث والتسع ، وقال الجوهري : إذا جاوزت العشرة ذَهَبَ البِضْعُ ، لا تقولُ : بَضْعٌ وعشرون ، قلتُ : الحديث يردُّ عليه لأنه ﷺ أفصح الفصحاء ، وقد تكلم به » ^(٣) .

وقال شارحاً قول أنس بن مالك ﷺ : « وحدثتني ابنتي أمينة أنه دُفِنَ لصلبي مَقْدَمَ حَجَّاجِ البصرة بَضْعٌ وعشرون ومئة » ، قال الجوهري : « تقول بضع سنين ، وبضعة عشر رجلا ، فإذا جاوزت لفظ العشر لا تقول بضع وعشرون ، قلتُ - أي العيني - الذي جاء في الحديث يرد عليه ، وهو سهوٌ منه ، وكيف لا ، وأنسٌ من فصحاء العرب » ^(٤) .

ومما احتج به أيضا في مسائل اللغة ما قاله العيني لدى شرح حديث الرسول ﷺ : « يُخَرَّبُ الكعبةُ ذُو السُّوقَيْنِ مِنَ الحَبَشَةِ » ^(٥) ، :

« قالوا : الحَبَشُ جنسٌ من السودان ، وهم الأَحْبَشُ والحُبْشَانُ ، والحَبَشَةُ ليس بصحيح في القياس ، لأنه لا واحد له على مثال (فاعل) ، وفي الصحاح : الحَبَشُ والحَبَشَةُ جنسٌ من السودان ، وقال ابن دريد : فأما قولهم : (الحَبَشَةُ)

(١) عمدة القاري ٣/٣٠٧ .

(٢) عمدة القاري ٥/١٣٧ .

(٣) عمدة القاري ٥/١٢٨ .

(٤) عمدة القاري ٩/١٧٠ .

(٥) عمدة القاري ٨/٧٣ .

فعلى غير قياس ، قلت - أي العيني - : إنكارهم لفظ (الحَبْشَة) على هذا الوزن لا وجه له ، لأنه ورد في لفظ الفصيح ، بل أفصح الناس»^(١) .

المبحث الرابع : إذا كان علماء اللغة العربية قد جعلوا القرآن الكريم الحديث النبوي أصل من أصول وكلام العرب حجة في قواعدهم النحوية والصرفية والبلاغية الاحتجاج فإن حديث الرسول ﷺ هو الأصل الثاني بعد القرآن الكريم ، النحوي فليس هناك أحد أفصح قولاً ، وأبين كلاماً ، وأعلى بلاغة من النبي ﷺ ، فقد وصف الجاحظ كلام الرسول الكريم فقال : « هو الكلام الذي قلَّ عدد حروفه ، وكثر عدد معانيه ، وجَلَّ عن الصنعة ، ونُزَّه عن التكلف ، فكيف وقد عاب التشديق ، وجانب أهل التقعيد ، واستعمل المبسوط في موضع البسط ، والمقصور في موضع القصر ... ولم يتكلم إلا بكلام قد حُفَّ بالعصمة ، وشُيِّدَ بالتأييد ، ويُسرَّ بالتوفيق ، ثم لم يسمع الناسُ كلاماً قطُّ أعم نفعاً ، ولا أقصد لفظاً ، ولا أعدل وزناً ، ولا أجمل مذهباً ، ولا أكرم مطلباً ، ولا أحسن موقعاً ، ولا أسهل مخرَجاً ، ولا أفصح معنى ، ولا أبين عن فحواه من كلامه ﷺ»^(٢) .

أما الشبهات والتساؤلات التي ذكرها بعض النحاة من الخلف والمُحدِّثين حول قضية الاحتجاج بالحديث النبوي في المسائل النحوية فلا يُلْتَمَتُ إليها ، ويمكن حصرها في دعاوى ثلاث ، الأولى : دعوى رواية الحديث بالمعنى ، الثانية : دعوى اللحن والخطأ في الحديث ، الدعوى الثالثة : دعوى تدوين الحديث بعد فساد اللغة ، وسأحاول في نهاية هذا البحث أن أردَّ على هذه الدعاوى والتساؤلات بإيجازٍ لأثبت صحة المنهج الذي ذهب إليه الإمام العيني مع علماء السلف في جعل الحديث النبوي أصلاً من أصول الاحتجاج النحوي .

أولاً : دعوى رواية الحديث بالمعنى :

إن هذه الدعوى لا ينبغي أن نسلم بها على إطلاقها ، وذلك للأمور التالية :

(١) عمدة القاري ٧٢/٨ .

(٢) البيان والتبيين ١٧/٢ - ١٨ ، الجاحظ ، ط٤/الخانجي ، مصر ١٩٧٥م .

أ - ذهب كثير من علماء الصحابة والتابعين إلى عدم جواز رواية الحديث بالمعنى ، وفي مقدمتهم عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - ، فإنه كان لا يسمح بتقديم كلمة على كلمة في حديث رسول الله ﷺ ، مثال ذلك ما رواه مسلم عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ ، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، والحج » ، ولما روى رجلٌ هذا الحديث بتقديم الحج على صيام رمضان ، قال له ابن عمر : « لا ، صيام رمضان ، والحج » ، هكذا سمعتُ من رسول الله ﷺ »^(١) .

فعبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - مذهبه رواية الحديث باللفظ ، ولكي نعرف قيمة أحاديثه التي رواها ، فقد ذكر علماء الحديث أنها بلغت (٢٦٣٠) ألفين وستمئة وثلاثين حديثاً ، اتفق البخاري ومسلم على مئة وسبعين حديثاً منها^(٢) .

وكذلك كان بعض علماء التابعين ؛ لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى ، فالإمام مالك رحمه الله كان يتحفظ من الباء والتاء والثاء في حديث رسول الله ﷺ^(٣) .

ب - إن ورود الحديث الواحد في ألفاظٍ مختلفة قد يكون سببه أن الرسول ﷺ كان يعيد الكلام ثلاثاً لقصد البيان وإزالة الإبهام ، فقد روى البخاري عن أنس رضي الله عنه أن الرسول ﷺ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً حتى تفهم عنه^(٤) .

ج - إن بعض الصحابة والتابعين أجازوا رواية الحديث بإبدال كلمة بأخرى عند الضرورة ، ومع ذلك فقد وضعوا في ذلك ضوابط محكمة دقيقة ، فالإمام الشافعي - رحمه الله - أجاز للمحدث أن يأتي بالمعنى دون اللفظ إذا كان عالماً بلغات العرب ، ووجوه خطابها ، بصيراً بالمعاني

(١) فتح الباري ١/٦٥ .

(٢) عمدة القاري : ١٣٠/١ .

(٣) الكفاية في علم الرواية ص ٢٧٥ .

(٤) رياض الصالحين ، باب استحباب بيان الكلام .

والفقه ، عالمًا بما يُحِيلُ المعنى ، ومالا يحيله ، فإنه إذا كان بهذه الصفة جاز له نقل اللفظ ، فإنه يحتز بالفهم عن تغيير المعاني وإزالة أحكامها ، ومن لم يكن بهذه الصفة كان أداء اللفظ لازماً ، والعدول عن هيئة ما يسمعه عليه محظوراً^(١) .

ومن أبرز العلماء الذين ردوا رواية الحديث بالمعنى : البدر الدماميني فقال في شرح التسهيل رداً على أبي حيان ، ومدافعاً عن ابن مالك : « قد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية ، وشنع أبو حيان عليه ... ، وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا ، فَصَوَّبَ رأيَ ابنِ مالك فيما فعله ، بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، إنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية ... ، ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يُدَوَّنْ ، وأما ما دُوِّنَ وحصل في بطون الكتب فلا يجوز التبديل من ألفاظه من غير خلاف بينهم ، قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى : إن هذا الخلاف لا نراه جارياً ، ولا أجراه الناس - فيما نعلم - فيما تضمنته الكتب ، فليس لأحد أن يغيّر لفظ شيء من كتاب مُصنّفٍ ، ويثبت لفظاً آخر»^(٢) .

ثانياً : دعوى اللحن والخطأ :

ذهب بعض النحاة إلى أن من الأسباب التي تدفعهم إلى عدم الاحتجاج بالحديث الشريف في المسائل النحوية وقوع الخطأ واللحن فيه^(٣) ، وأن معظم رواياته من الأعاجم ، وهذه الدعوى ينبغي ألا تكون مانعاً للاحتجاج النحوي بالحديث للأمور التالية :

أ - لقد بذل العلماء المسلمون جهوداً عظيمة في سبيل حفظ الحديث الشريف ، وبحثوا في ما يتعلق به روايةً ودراسةً ، وخطوا خطوات جلييلة كفلت سلامة السُّنَّة من العبث ، ولعل من أهمها التزام الإسناد ، ودراسة حياة الرواة وتاريخهم ، وهكذا نشأ علم الجرح والتعديل ، الذي وضع أسسه كبار الصحابة والتابعين ، وألفت في الرواة مصنفات ضخمة ، حتى إنه

(١) الرسالة ، الشافعي ص ٧٤٤ ، ٧٥٧ ، تحقيق د. أحمد محمد شاكر ، ط ١٩٤٢م مطبعة البابي الحلبي .

(٢) خزانة الأدب - البغدادي ٧/١ .

(٣) خزانة الأدب - البغدادي ٤/١ - ٦ .

لم يعد يختلط الكذّابون والضعفاء بالعدول الثقات ، وأصبح من السهل جداً أن يميزوا بين الخبيث والطيب في كل عصر ، فقدموا للحضارة الإنسانية أعظم إنتاج في هذا المضمار ، يفخر به المسلمون أبداً الدهر ، يقول المستشرق الألماني (شبرنجر) في تصدير كتاب (الإصابة لابن حجر) : « لم تكن فيما مضى أمة من الأمم السالفة ، كما أنه لا توجد الآن أمة من الأمم المعاصرة أتت في علم أسماء الرجال بمثل ما جاء به المسلمون في هذا العلم العظيم الذي يتناول أحوال خمسمئة ألف رجل وشؤونهم » .

ب - القول بأن أكثر رواة الحديث كانوا غير عرب ، لا ينهض حجة لرفض الاحتجاج بحديث الرسول ﷺ في المسائل النحوية ، وذلك للأسباب التالية :

الأول : إن ما وقع من لحن أو خطأ أو تصحيف في حديث الرسول ﷺ قليل نادر ، بيّنه علماء الحديث كما أسلفت فيما صنّفوا من مؤلفات .

الثاني : الزعم بكون بعض رواة الحديث من غير العرب قد أدى إلى وقوع اللحن فيه ، يمكن الرد عليه ؛ بأن اللغة العربية مُلكٌ لمن يتعلمها فيتقنها ، فإن أتقنها فليس هناك فرق بينه وبين العربي سوى النسب ، والنسب لا أثر له في اللسان ، كذلك فإن هؤلاء المسلمين الأعاجم من رواة الحديث كانوا أمراء المؤمنين في الحديث ، وقد وُصِفوا بالضبط والدقة ، وحملوا الحديث على أكمل وجه ، وأدّوه كما حملوه ، فهذا هو الإمام البخاري محمد بن إسماعيل - رحمه الله - (ت ٢٥٦ هـ) أتى عليه العلماء المسلمون ثناءً عظيماً ، قال عنه أحمد بن حنبل - رحمه الله - : « ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل »^(١) ، وقال عنه

(١) سير أعلام النبلاء ٤٢١/١٢ .

ابن خزيمة : « ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث الرسول ﷺ من محمد بن إسماعيل »^(١) ، وقد أوتي - رحمه الله - حافظة عجيبة قلما نجد نظيراً لها عند العلماء ، ومن الشواهد على ذلك أنه قال : « كتبت عن ألف شيخ وأكثر ، ما عندي حديثٌ إلا أذكر إسناده »^(٢) .

الثالث : إن رواة اللغة أضافوا إلى الشواهد المنسوبة إلى العرب أشياء كثيرة ، فهذا أبو الطيب اللغوي في كتابه (مراتب النحويين) يتحدث عن خلف الأحمر فيقول : « كان يُضربُ به المثل في عمل الشعر ، فهو بذلك وَضَاعٌ غير موثوق ، لا يُؤْتَمَنُ »^(٣) ، ومع وجود هؤلاء الرواة الوضّاعين فإن علماء النحو استشهدوا بكلام العرب ، وهذا هو المنهج السليم لأن وجود أمثال هؤلاء النفر لا يقدح في الكثرة الكاثرة من علماء اللغة الثقات كالأصمعي وأبي عمرو بن العلاء وأبي زيد الأنصاري وغيرهم كثير .

وعلى هذا فإن وجود بعض الوضّاعين في رواية الحديث - كذلك - لا يقدح في الاستدلال به في مسائل النحو ، علماً بأن العلماء - كما أسلفت - قد ميّزوا الحديث الصحيح من الموضوع ، وألفوا في ذلك مصنفات كثيرة .

ثالثاً : دعوى تدوين الحديث بعد فساد اللغة :

زعم بعض النحاة أن الحديث النبوي لا يُحْتَجُّ به لتدوينه بعد فساد اللغة ، وهذا الزعم مردود - أيضاً - للأسباب التالية :

١ - لقد بُدئ بتدوين الحديث الشريف في عهد الرسول ﷺ ، والأدلة على ذلك كثيرة ، منها ما رواه الدارمي في سننه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال : « كنت أكتب كل شيء أسمعُه عن رسول الله ﷺ ، أريد حفظه ، فنهتني قريشٌ وقالوا : تكتب كل شيء سمعته عن رسول

(١) سير أعلام النبلاء ٤٣١/١٢ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٤٣١/١٢ .

(٣) مراتب النحويين ، أبو الطيب ، ص ٤٧ .

اللَّهُ ﷺ ، ورسولُ الله بشرٌ يتكلمُ في الغضبِ والرضا ؟ فأمسكتُ عن الكتابة فذكرتُ ذلك لرسولِ الله ﷺ ، فأوماً بإصبعه إلى فيه ، وقال : « أكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حقٌّ »^(١) .

وروى ابن حجر عن أبي هريرة ؓ قال : « ما من أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثرَ حديثاً مني ؛ إلا ما كان من عبدِ الله بن عمرو ، فإنه كان يكتب ولا أكتب »^(٢) .

وقد سمى عبد الله بن عمرو هذه الصحيفة التي كان يدون فيها أحاديث الرسول ﷺ بالصحيفة الصادقة ، وذكر^(٣) ابن الأثير أنها كانت تضم ألف حديث ، ونقل الإمام أحمد بن حنبل محتواها في مسنده ، كما ضمت كتب السنن الأخرى جانباً كبيراً منها .

٢ - وفي عهد الصحابة بدأ بعض العلماء من التابعين بتدوين حديث الرسول ﷺ ، أخذاً من أحد الصحابة مباشرة ، فهذا همّام بن منبّه أحد أعلام التابعين يلقى الصحابي الجليل أبا هريرة ؓ ، ويكتب عنه كثيراً من حديث الرسول ﷺ ، ويجمعه في صحيفة يطلق عليها اسم الصحيفة الصحيحة ، وقد نقلها الإمام أحمد بتمامها في مسنده ، كما نقل الإمام البخاري عدداً كثيراً من أحاديثها في أبواب شتى ، ولهذه الصحيفة أهمية تاريخية في تدوين الحديث الشريف ، لأنها حجة قاطعة على أنه دُونَ في عصر مبكر لأن همّاماً لقي أبا هريرة ؓ ، ولا شك أنه كتب عنه قبل وفاته ، علماً بأن أبا هريرة ؓ توفى حوالي سنة ٥٩ للهجرة ، ومعنى ذلك أن هذه الوثيقة قد دُوِّنت قبل هذه السنة ، أي في منتصف القرن الهجري الأول .

(١) سنن الدارمي ٢١٢٥/١ وتقييد العلم ، البغدادي ص ٧٤ وما بعدها ، حققه : يوسف العشي ، دار إحياء السنة المحمدية ، ط ١٩٧٤/٢ .

(٢) فتح الباري ٢١٧/١ .

(٣) أسد الغابة ٢/٢٣٢ ، ابن الأثير ، القاهرة .

٣ - وفي عهد التابعين شاع تدوين الحديث وكتابته ، فهذا الحسن البصري (ت ١١٠هـ) يقول : «إن لنا كتباً كنا نتعاهدها»^(١) ، أما التدوين الرسمي للحديث فقد بدأ في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، إذ كتب إلى عامله على المدينة المنورة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ت ١١٧هـ) يقول : «اكتب إلي بما ثبت عندك من حديث الرسول ﷺ ، فإنني خشيت دَرُسَ العلم وذهابه»^(٢) .

يتبين مما سبق ذكره أن الأسباب التي ذكرها بعض النحاة في عدم احتجاجهم بالحديث النبوي في المسائل النحوية أسباباً واهية ، والمنهج الصحيح - كما أثبتته الإمام العيني وغيره من علماء السلف والخلف - أن الحديث النبوي هو الأصل الثاني بعد القرآن الكريم في تقعيد القواعد النحوية والصرفية ، وهذا ما ينبغي أن يسلكه الباحثون المعاصرون ، لا سيما وكتب الحديث التي تضم مئات من أحاديثه ﷺ بين أيدينا ، وفي مقدمتها صحيح البخاري ومسلم رضي الله عنهما .

(١) جامع بيان العلم وفضله ٧٤/١ .

(٢) تقييد العلم ص ١٠٨ .

مصادر البحث

- ١ - إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس ، تحقيق : د - زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٧٧م .
- ٢ - إعراب الحديث النبوي ، العكبري ، تحقيق : عبد الإله نيهان ، مطبعة زيد بن ثابت ، دمشق ١٩٧٧م .
- ٣ - الإعلان بالتوبيخ عن ذم التاريخ ، السخاوي ، ط دمشق ١٣٤٩هـ .
- ٤ - الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، تحقيق وتعليق : د. أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ، ط ١/١٩٧٦م .
- ٥ - أمالي الشجري ، ابن الشجري - الهند ١٣٤٩هـ .
- ٦ - الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات ابن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، ١٩٨٢ .
- ٧ - البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، الناشر : مكتبة ومطابع النصر الحديثة ، الرياض .
- ٨ - البداية والنهاية ، ابن كثير ، تحقيق : د. أحمد أبو ملحوم وزملائه - دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٩ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ .
- ١٠ - البيان في غريب إعراب القرآن ، ابن الأنباري ، تحقيق : د. طه عبد الحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقا ، الناشر : دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٦٩م .
- ١١ - البيان والتبيين ، الجاحظ ، ط ٤ / الخانجي - مصر .
- ١٢ - تاريخ الأدب ، كارل بروكلمان ، ترجمة : السيد يعقوب بكر ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٧م .
- ١٣ - التبر المسبوك في ذيل السلوك ، السخاوي ، مكتبة الكليات الأزهرية .
- ١٤ - التبصرة والتذكرة ، الصيمري ، تحقيق : د. فتحي علي الدين ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ط ١/١٩٨٢م .

- ١٥ - تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ، ط١ / حيدر آباد .
- ١٦ - مقدمة الجرح والتعديل ، أبو حاتم الرازي ، طبع الهند ١٩٥٢م .
- ١٧ - الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧م .
- ١٨ - جامع بيان العلم وفضله ، ابن عبد البر ، إدارة المطبعة المنيرية .
- ١٩ - جمهرة اللغة ، ابن دريد ، دار المعارف ، الهند ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٤هـ .
- ٢٠ - حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ، ابن جماعة ، دار الطباعة العامرة .
- ٢١ - الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، تحقيق وشرح : د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧م .
- ٢٢ - دراسات في العربية وتاريخها ، محمد الخضر حسين ، المكتب الإسلامي ، دمشق ط٢ / ١٩٦٠م .
- ٢٣ - الرحلة في طلب الحديث ، الخطيب البغدادي ، تحقيق : د. نور الدين عتر .
- ٢٤ - الرسالة ، الشافعي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، ط١ / ١٩٤٠م -
الباب الحلي .
- ٢٥ - رصف المباني ، المالقي ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- ٢٦ - سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، مؤسسة الرسالة ، ط٤ / ١٩٨٦م .
- ٢٧ - السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ، د. محمود الفجال ، الناشر : نادي أبها الأدبي السعودي .
- ٢٨ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية .
- ٢٩ - شرح التصريح على التوضيح ، الأزهري ، الباب الحلي .
- ٣٠ - شرح الجاربردي ، دار الطباعة العامرة .
- ٣١ - شرح شذور الذهب ، ابن هشام ، المكتبة التجارية ، الطبعة الثانية ١٩٦٠م .
- ٣٢ - شرح ابن عقيل ، ابن عقيل ، دار الفكر .

- ٣٣ - شرح الكافية في النحو ، رضي الدين الاسترابادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢/١٩٧٩م .
- ٣٤ - شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، حققه : د. عبد المنعم هريدي ، مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى .
- ٣٥ - شرح المفصل ، ابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبى ، القاهرة .
- ٣٦ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك ، حققه : محمد فؤاد عبدالباقي ، عالم الكتب ، بيروت .
- الصحابي الشاعر عبد الله بن الزبير السهمي ، شاعر مكة وابن سيدها ؛ محمد علي كاتبي ، ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- ٣٧ - ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، د. فتحي الدجني ، ط١/١٩٧٤م .
- ٣٨ - عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ، السيوطي ، تحقيق : أحمد تمام ، سمير حلبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٣٩ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، العيني ، البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢م .
- ٤٠ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ابن حجر العسقلاني ، دار الريان للتراث ، ط١/١٩٨٦م ، القاهرة .
- ٤١ - فرائد القلائد في مختصر الشواهد ، العيني ، الطبعة الكاستيلية الزاهرة ، القاهرة .
- ٤٢ - الكتاب ، سيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ١٩٧٧م .
- ٤٣ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة ، مكتبة المثنى ، بغداد .
- ٤٤ - الكشف عن وجوه القراءات السبع ، مكي بن أبي طالب ، تحقيق : د. محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ١٩٧٤م .
- ٤٥ - الكافية في علم الرواية ، الخطيب البغدادي ، مطبعة السعادة .

- ٤٦ - المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل ، تحقيق : د. محمد كامل بركات ، نشر : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، طبع دار الفكر ، ١٤٠٠هـ .
- ٤٧ - مسند الإمام أحمد ، طبع مصر .
- ٤٨ - معاني القرآن ، الفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢/١٩٨٠م .
- ٤٩ - مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق وتعليق : د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، مراجعة سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، ط٣/١٩٧٠م .
- ٥٠ - مفاتيح الغيب ، الفخر الرازي ، المطبعة البهية المصرية ١٩٣٨م .
- ٥١ - المقتضب ، المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ١٣٨٦هـ .
- ٥٢ - منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط١٤/١٩٦٤م .
- ٥٣ - الموجز في قواعد اللغة العربية ، سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، ط٢/١٩٧٠م .
- ٥٤ - موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ، د. خديجة الحديثي ، منشورات وزارة الثقافة ، العراق .
- ٥٥ - همع الهوامع ، السيوطي ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٥٦ - واضح المسالك لتحقيق منهج السالك ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٣/مكتبة نهضة مصر ١٩٧٠م .

